جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

دور الدبلوماسية في تعزيز الأمن الإقليمي
- الجزائر أنموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبة:
- منى قصوري

إشراف الأستاذة:
- أ. سمير كيم

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد – أ -	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد – أ -	مشرفا و مقررا
أمين البار	أستاذ مساعد – أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

وفوق
كل ذي
علم عليم

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا نحمده ونستعينه .....الحمد لله

الذي أنار قلبي بالعلم والإيمان وكان رفيقا لدربي

و وفقني لإتمام عملي.

ومن تمام الشكر لله أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ الفاضل

سمير كيم

الذي أشرف على إعداد هذا العمل العلمي ولم يبخل علينا بنصحه وإرشاده .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة عرفانا مني بمجهوداتهم القيمة.

وشكري موصول لكافة أساتذة العلوم السياسية كل باسمه.

وكل من كان له الفضل في إنجاز هذه المذكرة

الإهداء

إلى من وهبتني الحياة وأنارت دربي بالصلوات والدعوات، إلى من فدتني بروحها،

إلى من أعيش من دونها ضياع

- روح والدتي الطاهرة-

إلى من لم تتوانى في تقديم النّصح و الإرشاد، إلى من لم تبخل عليّ بحنانها وأمومتها

- خالتي الغالية نبيلة-

إلى من كان لي أبا بمعنى الكلمة - عمي محمد-

إلى من كان بمثابة الأخ الحنون والخال النّصوح - خالي الغالي هشام-

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى سرّ بسمتي أبناء أختي شراز، مريم، عبد الرحمان

إلى كل أفراد العائلة كل بإسمه

إلى توأم قدري إسمهان

إلى رفيقات دربي سماح، خلود، نوال، كريمة ، رنا ، فلّة.....

إلى من كان بمثابة القلب النابض طوال إنجاز هذه المذكّرة

إلى كل دفعة العلوم السياسية

إلى من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

أهدي ثمرة جهدي.

مقدّمـــــة

مقدَمة:

تتفاعل الدول بشكل مكثف في محيطها الخارجي، باعتباره الجوار المباشر لها، الذي ترتبط معه جغرافيا، ثقافيا، تاريخيا، استراتيجيا، وحتى مصلحيا، لخلق روابط من التواصل والتعاون الفعال لتحقيق غاية واحدة ألا وهي الأمن الإقليمي، الذي يتطلب دراسة إستراتيجية تتبعها الدول لحماية أمنها في محيطها الإقليمي، باتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف،وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها

حيث يشكل المحيط الإقليمي ساحة تفاعل حساسة لمختلف الدول سواء تعلق الأمر بتحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية، أو تفادي عوامل الإضراب والتوتر، ولهذا ترسم كل دولة سياستها تجاه جوارها الجغرافي من خلال الدبلوماسية التي تعتبر أحد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة الخارجية، و تساهم العلاقات الدبلوماسية في خلق روابط من التواصل و التعاون الفعال بين الوحدات السياسية الدولية، في حالات السلم، كما توظف أحيانا في حالات الحرب من اجل إيجاد جو للتفاهم والحل السلمي للمشاكل الآنية، وبهذا يمكن لأي دولة تجاهل محيطها الخارجي، خاصة على مستوى الجوار الإقليمي، لأن سياستها واستقرارها الداخليين لا يتعلقان ببيئتها الداخليّة فقط، بل بما يمكن أن يحدث ايضا في محيطها الخارجي من تحولات تمسها بالضرورة.

والجزائر تدرك هذه الحقيقة، مما يلزمها للعب دورها في محيطها الإقليمي باعتبار أن إفريقيا تشكل فضاءا جيوسياسيا بالغ الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية والدبلوماسية الجزائرية، حيث حرصت الجزائر ومنذ استقلالها عام 1962 على تبني سياسة خارجية تقوم على التزامها بعدد من الثّوابت، هذا ما أكسبها مكانة مرموقة خاصة في إطارها الإقليمي.

تميزت سياسة الجزائر نحو إفريقيا بالتذبذ لأسباب تتعلق بالتحولات في البيئة الداخلية و الخارجية، لكن و منذ مطلع القرن الجديد و بعد أن تخطت الجزائر مرحلة "العشريّة السوداء" التفتت من جديد إلى جوارها الإقليمي، وشكلت الدائرة الإفريقية تحديدا محور تحركات الدبلوماسية الجزائرية في ترسيخ البعد الإفريقي للجزائر من جهة، والتأسيس لاضطلاعها بدور إقليمي فاعل و مؤثر في فضاء لطالما كان الإطار الطبيعي لالتقاء المكانات والمصالح.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في هذا الموضوع من خلال المكانة الكبيرة التي تتمتع بها الدبلوماسية خاصة في حل النزاعات حلا سلميا، و المساعي الرامية لتحقيق الأمن الإقليمي، و من هنا تظهر أهمية الدراسة العلمية:

الأهميّة العلمية:

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال:

- تحليل و شرح الدور الذي تقوم به الدبلوماسية كأحد أدوات السياسية الخارجية للدول، في استتباب الأمن خاصة في إطارها الإقليمي، و العمل على حل النزعات بالطرق السلمية.
- التعرف على الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها دبلوماسية حديثة، تمكنت من فرض نفسها على المستوى الدولي والإقليمي.

الأهمية العملية:

تظهر أهمية الدراسة العملية من خلال:

- المعلومات التي ستوفرها هذه الدراسة و التي سوف تكون إطار فكري جيد لتحليل الدبلوماسية والأمن الإقليمي على اعتبار أن أنشطة الدبلوماسية قد اتسعت لاسيما في الإطار الإقليمي، و ذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي.

التطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية في إطار الإقليمي، و التي تستدعي الاهتمام فكريا و أكاديميا، وعلميا، عن طريق البحث في خباياها والمكونات الديناميكية الموجهة للعمل الدبلوماسي بما يسمح لها بفرض ذاتها على المستوى الإقليمي.

أهداف الدراسة:

تعدّدت أهداف دراسة هذا الموضوع وتنوعت فمنها ماهو علمي ومنها ماهو عملي.

الأهداف العلميّة:

- إبراز الدبلوماسية في الإطار الإقليمي.
- إبراز أهمية التعاون الإقليمي في إطار تحقيق الأمن الإقليمي .
- توضيح مكانة الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية.
- التعمق في دور مكانة الدبلوماسية للوقوف على أهمية الدور الذي تلعبه خاصة في الإطار الإقليمي.

الأهداف العمليّة:

- إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية.
- إبراز نشاطات الدبلوماسية الجزائرية في الإقليم الإفريقي و المهام المنوطة بها خاصة على تسوية المنازعات الإقليمية، و مواجهة التهديدات اللاّتمثاليّة.

أسباب اختيار الموضوع:

لابد أن هناك العديد من الدوافع التي تبرر اختيار موضوع ما، و موضوع دور الدبلوماسية في تعزيز الأمن الإقليمي "**الجزائر أنموذجا**" من المواضيع التي أصبحت تناقش على مستويات عالية لذلك تعددت الأسباب لتناول هذا الموضوع، فمنها الذاتية و منها الموضوعية. **الأسباب الذاتية:**

- و يرجع الميل لدراسة هذا الموضوع إلى كون الظاهرة المدروسة موضوع جيد يستحق البحث، خاصة و انه يتعلق بالجزائر.
- كذلك طبيعة التّخصص الذي أزاوله «دراسات أمنيَة وإستراتيجيّة" هو الذي فرض دراسة هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في التعرف على الدبلوماسية، والأمن الإقليمي والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة (الدبلوماسية) من خلال نشاطاتها و آلياتها في تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي.
- بروز الدبلوماسية كآلية من آليات الدول في حل النزعات بالطرق السلبية بشكل متعاظم.
- الدور المتعاظم الذي أصبحت تقوم به الدبلوماسية في مجال العلاقات الدولية وإثبات مدى أهمية ونجاعة هذا الدور على جميع المستويات و في كافة المجالات.

الدراسات السابقة:

وهي عدة دراسات مختلفة باختلاف أهدافها ومبتغاها، ونتائجها، استعنّا ببعضها في الموضوع من أهمها:

*مذكرة ماجستير"الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الإثيوبي–الارتيري" للطالب مقدم فيصل (قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدّة ،2008/2007).

تطرقت الدراسة إلى الدبلوماسية الجزائرية، ومبادئها في عالم متغير، عالجت فيه مضامين الدبلوماسية الجزائرية، حيث ميزت بين مرحلتين الأولى أثناء الثورة التحريرية، والثانية غداه الاستقلال، بالإضافة إلى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية، ضف إلى ذلك التعرض إلى أثر الدبلوماسية الجزائرية

في تسوية النزاع الاثيبوبي الاريتري، من خلال التأصيل لموضوع النزاع وتشخيصه، بالإضافة إلى المساعي الأممية والإقليمية في تسويته.

كما تطرّقت الدراسة أيضا إلى فعاليات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع من خلال مسار الوساطة الجزائرية والمفاوضات، .

توصّل من خلال هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج منها:

-سعي الدبلوماسيّة الجزائريّة لنصر القضايا التي تتّصل بدوائر إنتمائها، ومؤازرة الأفارقة من أجل تقريب المسافات بينها وبين دول الالقرن الإفريقي، وتوثيق الصّلات بين الدّول المتجاورة، مبرزا نجاح الوساطة الجزائريّة في حل النّزاع الإثيوبي الإريتيري.

*مذكرة ماجستير" الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي" للطالب العايب سليم،(قسم العلوم السياسيّة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010)

تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقليمي، والعمل تحت راية منظمة الاتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها ودعم قضايا القارة والمساهمة في حلها، كما عالجت هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية وكذا السمات والمبادئ، والجانب الكرونولوجي لتطور الدبلوماسية الجزائرية،

وتناولت أيضا النشاط القاري لها، في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي مع المغرب لتزعم المنطقة..... بالإضافة إلى دورها في القرن الإفريقي من خلال التوصل إلى وقف إطلاق النار، حيث أشارت الدراسة أيضا إلى الدبلوماسية القمة التي أصبحت تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية من خلال دورها في مواجهة مشكلة الإرهاب، ودعم قضية الصحراء الغربية.

توصّل من خلال هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج منها:

-مساهمة الجزائر الفعالة في تكوين وتفعيل مؤسسات وآليات الإتحاد الإفريقي، لمواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقيّة والمرافعة عن قضايا الأفارقة لدى الشركاء الدوليين، وهذا ما يؤكد بأنّه كان لها دورا أساسيّا إلى جانب دول المنطقة.

غير أن هذه الدراسة ستحاول التركيز على دور الدبلوماسية في تعزيز الأمن الإقليمي، من خلال منطق للتحليل يقوم على تأثير الأدوار الوظيفية للدبلوماسية على استتباب الأمن الإقليمي من خلال دراسة أنموذج الدبلوماسية الجزائرية في إطار إقليمها الإفريقي.

الإشكالية:

وقد تمّت صياغة الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الأمن الإقليمي في السياق الإفريقي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالدبلوماسية ؟

2- ماهي محددات الدبلوماسية الجزائرية؟

3- ماهي آليات الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق الأمن الإفريقي؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية تم اقتراع الفرضيات التالية:

- كلّما زاد اهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالدائرة الإفريقية كلّما سمح لها ذلك بتفعيل دورها الإقليمي.
- كلّما التزمت الجزائر بمبادئها الدبلوماسية الثابتة إزاء القضايا الإقليميّة كلّما أدى ذلك إلى نجاح دبلوماسيّتها في تعزيز الأمن الإقليمي.

الإطار المنهجي:

نظرا لطبيعة الدراسة ومن خلال العناصر الأساسية الموجودة فيها، فإنّه لابد من إتباع منهجية علمية مضبوطة تقتضي منّا الاعتماد على مجموعة من المناهج الأساسية لدراسة الموضوع دراسة علمية منهجية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، و عليه سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج:

المنهج التاريخي:

الذي يقوم على جمع الحقائق التاريخيّة، ويمكّن من معرفة الأحداث التي جرت في الماضي وتوظيفها في المستقبل كما يساعد على فهم التطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة.

وقد تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال التطورات التاريخية التي شهدتها الدبلوماسية والأمن الإقليمي بصفة عامة، والدبلوماسية الجزائرية بصفة خاصة.

المنهج الوصفي:

يعد طريقة يعتمد عليها في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، بحيث تصوّر الواقع الاجتماعي والذي يؤثّر في كافة المجالات.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال وصف المحددات الرئيسة للدبلوماسية الجزائرية المؤثرة في توجه العمل الدبلوماسي .

منهج دراسة الحالة:

كونه يساعد على فهم الظاهرة فهما دقيقا، ووصفها من خلال نموذج، وهذا المنهج يعتمد بالدرجة الأولى على تحليل و دراسة حالة معينة، الهدف منها هو إعطاء جانب تطبيقي للموضوع محل الدراسة، من اجل الوصول إلى فهم كامل و شامل، و قد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة حالة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال حل قضايا القارة.

تقسيم الدراسة:

سيتم من خلال هذه الدراسة التعرض إلى الإطار المفاهيمي و النظري للدبلوماسية و الأمن الإقليمي بإبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية و الأمن الإقليمي، و أهم المحطات التاريخية لبروز كلا المفهومين والسّمات التي تتمتع بها الدبلوماسية والأمن الإقليمي، ناهيك عن التعرض للنظريات المفسرة للأمن الإقليمي حيث سيتم الإشارة بصفة خاصة إلى الوظيفية الجديدة والإقليمية الجديدة من خلال الفصل الأول.

كما سيتم التطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية كدراسة تحليلية بإبراز أهم المحطات التاريخية لتطورها، وإلى المبادئ والخصائص التي تميزت بها الدبلوماسية الجزائريّة عبر مسارها التاريخي، ناهيك عن التعرض لمحددات الدبلوماسية الجزائرية، خاصة في إطارها الإقليمي من خلال الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث فسيتم التطرق فيه إلى الدبلوماسية الجزائرية كآلية لتعزيز الأمن الإفريقي من خلال المبادرات الدبلوماسية الرامية لتعزيز الأمن الإفريقي بإبراز دورها في تسوية النزاعات الإقليمية ومواجهة التهديدات اللاّتمثالية بالإضافة إلى إبراز مواقفها إزاء الربيع العربي، ضف إلى ذلك الآليات الدبلوماسية كالاتفاقيات حول الشراكة والأمن والتنمية، ناهيك عن التعرض إلى تقييم الدبلوماسية الجزائرية بإبراز المآخذ التي حالت دون تأديتها لدورها في المجال الإقليمي، مع التعرض لأبرز ايجابيات الدبلوماسية الجزائرية خلال مسارها في حل قضايا القارة السمراء.

الفصـل الأول:

دراسة مفاهيمية

للدبلوماسيـــــة

و الأمن الإقليمي

الفصل الأول: دراسة مفاهيمية ونظرية للدبلوماسية والأمن الإقليمي.

يعد التطرق إلى أي عمل تقوم أو تهدف للقيام به أي دولة على المستوى الخارجي، ينطلق أو ينبع من سياستها الخارجية التي سطرتها والتي تجسدها عبر أدواتها المختلفة، التي من بينها الدبلوماسية.

حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحقيق الأمن بمفهومه الواسع وبمختلف مستوياته، وطني، إقليمي، عالمي، فالأمن يعتبر الموضوع الأسمى والرئيسي الذي تدور حوله السياسة الخارجية لأي دولة، خاصة في محيطها الإقليمي فالدول عادة ما تعمل على مسايرة التفاعلات الإقليمية، وهي في العموم تهدف إلى حفظ الأمن والسلام في محيطها الإقليمي بطريقة تعاونية وتبادلية.

هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال الفصل الأول في ثلاث مباحث كالتالي: في المبحث الأول سيتم التفصيل في المدخل المفهوماتي للدبلوماسية أمَا المبحث الثاني سيتم التطرّق إلى إيتيمولوجيا الأمن الإقليمي وفي المبحث الثالث سندرس أهم النظريَات المفسَرة للأمن الإقليمي.

المبحث الأول: مدخل مفهوماتي للدبلوماسية.

سيتم في هذا المبحث التطرَق لأبرز المفاهيم المتعلَقة بالدبلوماسيَة، وإلى أهم المحطَات التاريخيَة لبروزها وتطوَرها، كما سيتم التعرَض إلى أهم الخصائص الجوهريَة للدبلوماسية.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي للدبلوماسيَة.

لو رجعنا إلى تاريخ البشرية لوجدنا أنَها منذ الأزل مكونة في جماعات بشرية متكاملة، ونظرا للطبيعة البشريَة الاجتماعية، أي أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه لا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين. تولد لديه الرغبة في البقاء وزيادة القوة للهيمنة، وهذا ما يؤدي بالجماعات البشرية للاتصال والتفاوض لإقامة علاقات فيما بينها لإيجاد حلول للمشاكل ذات الأهمية المشتركة، من هذا المنطلق ظهر ما يسمى "بالعلاقات الدبلوماسية"

فالدبلوماسية تعتبر ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية في تفاعلها معها، وحاجاتها لتنظيم وضبط العلاقات فيما بينها، وقد مرَت الدبلوماسية على مرَ العصور بمجموعة من المراحل نحاول إيجازها فيما يلي:

أولا: الدبلوماسية في عهدها الأول

كل شعوب الأرض وكل حضاراتها منذ أن عرف الإنسان أقامت علاقات فيما بينها، ولو بنسب متفاوتة وحسب زمان ومكان كل حضارة، فقد واكب الدبلوماسية في عهدها الأول مجموعة من الحضارات.ففي حضارة ما قبل الإغريق، عرفت الدبلوماسية تطورا ملحوظا واكب تطور الحضارات المختلفة في العصور القديمة والمتوسَطة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من القبائل المختلفة شكّلت مدنا ودولا وعاشت بهذه المجتمعات. وبطبيعة الحال عرفت هذه الشعوب اتصالات فيما بينها. والتي تجاوزت العلاقات الحربية إلى العلاقات السلمية التي تتم عبر الاتفاقيات والتحالفات ومن أشهر الاتصالات نجد معاهدة " قادش " في القرن ال13 ق م.[1]

أما الدبلوماسية في عهد الإغريق فقد تحدث عنها " نيكلسون" في قوله: "أن الإغريق طوَروا نظما دقيقة للاتصال الدبلوماسي بحيث عرفوا مبدأ التسوية بالتراضي، كذلك عرفوا الإتفاق، أي الهدنة المحلية المؤقَتة كما تبيَنوا نظام الإتفاقيات العلنية وحتى المعاهدات إلى جانب ذلك فقد كان عقد الصَلح والسَلم بالنسبة للإغريق أقرب الإستخدامات والأسماء إلى القلوب.[2]

وقد تميزت أساليب الدبلوماسية وممارستها في عهد الإغريق بثلاث مراحل، مرحلة المنادين، مرحلةالخطباء، ومرحلة إزدهار حضارة الدولة المدنيَة، حيث اعتمدت في هذه المرحلة على أسس ثابتة في

1–فادي خليل؛محمدحسَون؛عبد العزيز منصور، تاريخ الدبلوماسية، دمشق: منشورات جامعة دمشق،2008،ص30..

2– يوسف حسن يوسف، الدبلوماسية الدولية ، القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، 2011، ص 30.

مجال السَلم والحرب.[1] ففي زمن السَلم قامت الدبلوماسية على التعاهد و التحكيم وإيفاد الدبلوماسيين، أما في زمن الحرب فقد خضعت العلاقات بين المدن الإغريقية لقواعد خاصَة.[2]

وبخصوص الدبلوماسية في عهد الرومان فقد وصلت العلاقات الدبلوماسية إلى مرحلة متقدَمة من التطوَر والانتظام من خلال المؤتمرات والإتّحادات التعاضديَة، وقد سار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار (خدمة الأهداف الخارجيَة لروما) التي ارتكزت على مبدأ السيطرة وخضوع الشعوب الأخرى، وكيفيَة إخضاعها، وصهرها في البوتقة الرومانية، ذلك أن تاريخ روما حفل بالحروب العديدة مع جيرانها، لأنَ الرومان كانوا يعتبرون أنفسهم أسمى الشَعوب. [3] و بهذا فقد كان الرومان يفضلون استعمال القوة بدل استعمال الأساليب الدبلوماسية .

أما فيما يخص الدبلوماسية العربيَة الإسلامية لم يستخدم فقهاء الشريعة الإسلامية مصطلح الدبلوماسية إلا أنهم يُعرَفون مفهومها بمصطلحات أخرى، فيطلقون على القواعد التي تنظم العلاقات الدولية في وقت السلم و إرسال الرسل وإستقبالهم " قواعد السير" والتي تعني سياسة الرسول صلى الله عليه وسلَم الراشدة، وقيادته الحكيمة وتصرفه في وقتي السلم و الحرب مع الأصدقاء والأعداء.[4]

ومصطلح السير في الفقه الإسلامي أوسع بكثير من مصطلح الدبلوماسية اليوناني المستخدم حاليا، فالسير تعني إدارة سياسة الدولة الداخلية والخارجية. بينما تعني الدبلوماسية إدارة سياسة الدول الخارجية. ويطلقون فقهاء الشريعة الإسلامية على القواعد التي تنظَم العلاقات بين الأشخاص في وقتي السلم والحرب "بالسير والمغازي" فالسير تلك القواعد التي تنظم العلاقات في وقت السَلم، أمَا المغازي فهي القواعد التي

3- حنان أخميس،"تاريخ الدبلوماسية "،دراسات دولية،ص60.

2- يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص33.

2-سيد إبراهيم الدسوقي،العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار النهضة العربيَة،2007،ص27.

4- سهيل حسين الفتلاوي،الدبوماسيةالدولية(دراسةمقارنة بالقانون الدولي المعاصر)،عمان: دار الثقافة،2005،ص18.

تنظم العلاقات في وقت الحرب. والسير والمغازي يقصد بها تلك الصفحة الأولى من تاريخ الأمّة الإسلامية الجهادية المتمثلة في إقامة صرح الإسلام، وجمع العرب تحت لواء النبي محمد صلى الله عليه وسلم.[1]

أما في العصور الوسطى امتازت الدبلوماسية بالتدهور والانحطاط، وكان نظام الحكم الأوروبي آنذاك نظاما إقطاعيا واعتمدت على الحروب، فالاوضاع التي كانت سائدة في العصور الوسطى لم تساعد على تطور العلاقات الدبلوماسية، وفي تلك الحقبة من الزمن رغم أن الكنيسة ساهمت في المحافظة على بعض التقاليد وذلك بارسال بعثات دبلوماسية مؤقتة إلا أنَه لم يكن للدبلوماسية آنذاك قواعد ثابتة، ولكن بعد بزوغ عصر النهضة في أوروبا بدأت الدبلوماسية تأخذ طابعها الجديد.[2]

ثانيا : الدبلوماسية من القرن الخامس عشر إلى مؤتمر فيينا 1815

تميزت هذه المرحلة بتحول الدبلوماسية من التنقل إلى الثبات وقد كانت إيطاليا نقطة تحول، وهي أوَل من أرست هذا التقليد، ويقال أنَ أوَل مدينة ظهر فيها التمثيل الدبلوماسي هي مدينة ميلانو حيث اتّبعت هذا الأسلوب عام 1450 م.[3]

وكان هناك من يقول أن البندقيَة(فيينا)هي التي طبقت الدبلوماسية الدائمة لأنَها كانت تسعى للمحافظة على تفوَقها عن طريق العلاقات الدبلوماسية. و بهذا بدأ يظهر السلك الدبلوماسي بصورته الراهنة.[4]

---

[1]– سهيل حسين الفتلاوي الحصانة الدبلوماسية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2009،ص17.

[2]– علي حسن الشامي،الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية،ط5،عمان: دار الثقافة،2011،ص122.

[3]– سيد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص32.

[4]–غازي حسين صباريني،الدبلوماسية المعاصرة:دراسة قانونية،عمان:دار الثقافة،2009،ص29.

وتوسعت المؤسسات الدبلوماسية لتشمل جميع دول أوربا خاصة بعد الحروب الدينية ، وقد وضع الكاردينال ريتشيليو" RICHELIEU " و" لويس الرابع عشر" في فرنسا نواة وزارة الخارجية، وكان لفرنسا ما يقارب 50 سفارة دائمة.[1]

وكان لمعاهدة وستفاليا لسنة 1648 م أهمية قصوى، حيث أوجدت نوعا من التوازن الدولي الأوروبي لصيانة السَلام عن طريق المراقبة الدَائمة المتبادلة بين الدَول وذلك من خلال ممثلين لكل منهم. كما ذكرت وستفاليا فكرة المساواة الحقوقية بين الدول. ويذكر أنَها المرحلة التي استمرت حتى مؤتمر فيينا عام 1815 م وعليه فالدبلوماسية أنشئت ولم يكن لها قواعد ثابتة.

ثالثا : الدبلوماسية من مؤتمر فيينا حتى الحرب العالمية الأولى.

تأثَرت هذه الفترة بظهور مفكرين وفقهاء، دعوا من خلال مؤلفاتهم و خطاباتهم إلى ضرورة وضع قواعد ثابتة في التعامل والتمثيل الدبلوماسي بين الدول. وفي 19 مارس تم وضع لائحة أطلق عليها لائحة فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة عام1991، كانت الأهم في وضع أسس ثابتة لتنظيم التمثيل الدبلوماسي وتحديد أعماله.[2]حيث أرست هذه اللائحة و ما تلاها من تعديلات أدخلت عليه في مؤتمر اكس لاشبال والاتفاقية عام 1818، قواعد للدرجات الدبلوماسية والأسبقيات بين الممثلين الدبلوماسيين.[3]

وقد شهد القرن التاسع عشر تطوَرا في نظرة الدَولة إلى التمثيل الدبلوماسي والتفاوض، والتعامل الدبلوماسي حيث أصبح المبعوث الدبلوماسي يمثل الدَولة لا الشخص الملك وظلَت السريَة في المفاوضات

[1]– فادي خليل؛محمد حسون؛ وعبد العزيز منصور ،مرجع سابق،ص99.

[2]– همام هشام الألَوسي. الدبلوماسية خصائصها الأساسية و تعاملاتها في المجالات الدبلوماسية و القنصلية والبروتوكولية الاتيكيت و العلاقات الدولية متعددة الأطراف،الرباط: دار القلم،2007،ص22.

[3]– ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإدارة المفاوضات،الأردن:دار المسيرة، 2000،ص45.

وعقد المعاهدات بين الدول كان سائدا في العلاقات الدولية والتَعامل الدبلوماسي بين الدَول، خلال هذه المرحلة من تطور الدبلوماسية.

رابعا: الدبلوماسية من الحرب العالمية الأولى إلى يومنا هذا.

كانت الحرب العالمية الأولى ارهاصا بوجود تطور جديد في نطاق العلاقات الدبلوماسية حيث بدأت ملامح هذا التطور منذ إنتهاء هذه الحرب، حيث جعل بعض الكتَاب يصفون الدبلوماسية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى بالدبلوماسية التقليدية ، وذلك لتميزها عن الدبلوماسية الحديثة ويرجع أسباب هذا التطور إلى:

- دور الرأي العام الداخلي والعالمي في رسم السياسة الخارجية للدول. [1]
- إضافة إلى تأثّر الدبلوماسية الجديدة بالتطورات السياسية والتكنولوجية المعاصرة.

كما أن مجمل هذه التطورات سهَلت على رؤساء الدَول ووزراء الخارجيَة القيام بالمهام الدبلوماسية مباشرة، حيث أدَى ذلك إلى بعث الدبلوماسية البدائية التي عرفها المجتمع الدَولي قبل ظهور نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة. كما أنَ النَمو الكبير في عدد الدول وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها نمَى ظاهرة المنظمات الدولية والجدير بالذَكر أنَ جميع هذه التطورات ساهمت أو دفعت الدبلوماسية في اتجاه تحولها من السَرية إلى العلنيَة.[2]

---

[1]– هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية و القنصلية و تاريخها – قواعدها و أصولها ، ط2 ، بيروت :دار المنهل ،2010، ص22.

2– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ج2،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دت، ص660–661.

المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية.

قبل التطرق إلى تعريف الدبلوماسية لابد من التعريج أولا على أصل و مدلول هذه الكلمة.فالدبلوماسية تعود بأصل اشتقاقها إلى اللّغة اليونانية من اسم دبلوما"deplomatic " والذي يعني الوثيقة التي يصدرها أصحاب السّلطة، وتخوّل حاملها امتيازات خاصّة.[1]

وقد تطوّر لفظ الدبلوماسية مع الزمن حيث انتقل من اليونانية إلى اللاتينية، ومنها إلى اللغات الأوربية وعند انتقال اللّفظ إلى اللاتينية أستعمل بمعنيين: الأول: بمعنى الشهادة الرسمية التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم الرّسميّة وفي ضوء هذا الاستعمال عرفت اللغة الفرنسية ومن بعدها اللغة العربية كلمة دبلوما diplôma بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.الثاني: يتعلق باستعمال الرومان لكلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث أو السفير، وهذا ما قصدت إليه كلمةdiplôme اللاتينية التي تعني الرجل المنافق ذو الوجهين، ومنها اشتقّ في اللغة الفرنسية depeliorae بمعنى مخادع.[2]

وقد ذكرت دائرة المعارف البريطانية، أن كلمة الدبلوماسية بمعناها الحديث قد استعملت لأول مرة في أنجلترا بعد معاهدة وستفاليا ، أي بعد حرب الثلاثين عاما. وبهذا أستعمل مدلول كلمة دبلوماسية وأصبحت تستعمل في عدة معان، معنى المهنة، ومعنى المفاوضات، ومعنى الدّهاء والكياسة ومعنى السياسة الخارجيّة.[3]

وبما أنّ الدبلوماسية قديمة قدم الزمان فقد كان لها تعريفات عديدة، حيث كان هناك اختلاف واسع حول تعريفها، ونظرا لتعدد الاتجاهات كان من الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد.

---

[1]–فؤاد شباط، الدبلوماسية، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1996، ص9.

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الثقافة،2009،ص ص90-91.

[3]– المرجع نفسه.

فقد عرفها الهنود الحمر منذ ثلاثة ألاف سنة بقولهم " إنَها القدرة على إثارة الحرب و تأكيد السلام بين الدول "

و من أقدم التعريفات قول الخليفة "**معاوية بن أبي سفيان**" قبل ثلاثة عشر قرنا "لو كان بيني و بين الناس شعرة ما انقطعت، إذا رخوها شددتها وإن شدّوها أرخيتها.[1]

في هذه المقولة تركيز تام حول سمات وخصائص الدبلوماسية ، التي تتميز بالدقة والمرونة والحرص على استمرار العلاقات دون انقطاعها.

ومن أبرز التعريفات الغربية:

*تعريف **شارل دي مارتينس** " **Domartens** الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أوالشؤون الخارجية للدول ، بمعنى أخص هي علم و فن المفاوضات[2]"

نجد في هذا التعريف حصر الدبلوماسية في الجهاز الخارجي للدولة ، واصفا إياها بالعلم و الفن

*تعريف **فيليب كاييه** " **Cahier** الدبلوماسية هي الوسيلة التي يتبعها أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية و خاصة من خلال المفاوضات." [3]

في هذا التّعريف اعتبرت الدبلوماسية وسيلة سلمية في يد أشخاص القانو ن الدولي.

*تعريف **روبرت كانتر** " الدبلوماسية هي فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في تنفيذ السياسة الخارجية".[4]

يرى هذا التعريف أنّ الدبلوماسية فن وممارسة المفاوضات.

---

[1]– فادي خليل؛ محمد حسون؛ وعبد العزيز منصور، مرجع سابق، ص15 .

[2]- محمود خلف،الدبلوماسية النظرية و الممارسة، عمان: دار زهران،2010، ص ص75 – 73.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– زايد عبد الله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، 1999، ص11.

*تعريف " **دوكس** " الدبلوماسية هي مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن إدارة العلاقات الرسمية بين الدول".[1]

ربط هذا التعريف الدبلوماسية بالمبادئ والمعلومات لإدارة العلاقات الدولية.

أمّا القاموس الفرنسي الليتريه فقد عرّف الدبلوماسية على أنها " معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول."[2]

ركز هذا التعريف على الدبلوماسية في كونها علاقات مصلحيه بين الدول.

وبالنسبة للكتاب العرب هناك:

*تعريف الدكتور "**عدنان البكري**" في كتابه(الدبلوماسية والقنصلية) بقوله : "إن الدبلوماسية عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام العالمي "[3].

في هذا التعريف تركيز تام على العلاقات الخارجية بين الدول واصفا اياها بالدبلوماسية

* تعريف الدكتور "**حسين الشامي**" في كتابه(الدبلوماسية): "هي علم و فن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب."[4]

* تعريف الدكتور "**حسن صعب**": " الدبلوماسية هي علم و فن ، و قانون، وتاريخ و مهنة "

من خلال التعريفات السابقة التي تم التعرض لها حول الدبلوماسية يمكن القول أن هذه التعريفات لا تخرج في مضمونها عن مقولة " إنّ الدبلوماسية علم وفن " فهي علم لأنها تفترض المعرفة التامة بالعلاقات

---

[1]–فادي خليل؛ محمد حسون؛ وعبد العزيز منصور، مرجع سابق،ص16.

[2]–عاطف فهد المغاريز،الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق،عمان: دار الثقافة، 2009، ص31.

[3]- المرجع نفسه.

[4]– محمود خلف، مرجع سابق، ص12.

السياسية، التاريخية القائمة بين مختلف الدول، وهي فن لأنّها تتطلب دقة الملاحظة والمقدرة على التوجيه والإقناع. وهذه الصفات يجب أن يتحلى بها الدبلوماسي. وبالتّالي فالدبلوماسية علم له قواعده، وفي نفس الوقت فن يتعين الوقوف على أسراره.[1]

من هذا المنطلق يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للدبلوماسية فهي:

"تعني القدرة على استخدام الذكاء واللّباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة ومن أجل توظيف الدبلوماسية يجب تعلم أصولها وفنونها باعتبارها علم وفن حيث لا قيمة للعلم دون تطبيق أو ممارسة سيما المقترنة بالفن والموهبة والإبداع لدى ممارسيها."

المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية.

تعددت خصائص الدبلوماسية بتعدد مراحل تطورها، بحيث امتازت كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المراحل.

فلقد تميزت الدبلوماسية التقليدية في شكلها العام بالطابع الارستقراطي وبالأسلوب السري، وكانت تمارس في وسط سياسي وأيديولوجي، واقتصادي متجانس واتّسمت هذه الأخيرة أيضا بالثبات في الشكل لكنها لم تكن منظمة وكان تعيين الدبلوماسي محل للشرف والمسؤولية، وحتى ذلك الحين كانت الدبلوماسية متحولة وغير منظمة وكانت محصورة تقريبا في منطقة جغرافية معينة، وذلك نظرا لصعوبة الانتقال والمواصلات آنذاك، كما أن العلاقات بين المدن والأمراء بعضهم مع البعض الآخر كانت علاقات محدودة وغير دائمة.[2]

أما فيما يخص الدبلوماسية الحديثة فقد تميزت بالخصائص التالية:

---

[1]– علاء أبوعامر، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم –الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004،ص163.

[2]– غازي حسين صباريني، **مرجع سابق**، ص28 .

* كانت قواعد الدبلوماسية غير واضحة فالامتيازات والحصانات ، وكذلك القواعد المتعلقة بأشخاص الدبلوماسيين ودرجاتهم كانت محل نزاع دائم.

*كان المبعوث الدبلوماسي يعتبر ممثلا للملك أو الأمير، أكثر منه ممثلا للدولة، وكان هذا ناتج عن مفهوم الدولة في تلك الفترة، حيث كانت شخصية الدولة منصهرة بشخصية الحاكم، وما يؤيد ذلك قول لويس الرابع عشر " الدولة هي أنا وأنا الدولة" .

* لم يكن هناك سلك للعمل الدبلوماسي، فالسفراء يختارهم الملوك والأمراء من بين كبار التجار والقضاة، أما المعاونون للسفير فكانوا عبارة عن تابعين له، وموظفين لديه فهو يدفع مخصّصاتهم وبعد انتهاء مهمة السفير يصبح هؤلاء بلا عمل.

*كان للدبلوماسيين وظيفة مراقب أو ملاحظ و ذلك من أجل معرفة الأخبار في الدولة المعتمد لديها، وكانت السفارة عبارة عل وكر للتجسس بالإضافة إلى أنّها تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المعتمدة لديها، وفي بعض الأحوال كانت السفارة تساعد مواطني الدولة المعتمدة لديها على إعلان الثورة و العصيان وكان ينظر للسفارة بعين الريبة والشّك.[1]

أما بخصوص الدبلوماسية المعاصرة فقد اتّسمت بعدة سمات و خصائص نوجزها فيما يلي:

*إنفتاح عهد الدبلوماسية المكشوفة أو العلنية التي بدأت مع الحرب العالمية الأولى والتي دشّنت مرحلة جديدة سمحت للرأي العام أن يتدخل ويؤثر في مجريات السياسة الدولية وأحداثها

* لم تعد الدبلوماسية المعاصرة تجرى أو تمارس في وسط سياسي أو أيديولوجي متجانس الجانب بل أصبحت تجرى وتمارس في وسط متعدد ومتنوع الأنظمة السياسية والاقتصادية ممّا دفع بالعلاقات الدولية

[1]- المرجع نفسه ، ص31.

نحو مزيد من الاستقطاب، ودفع بالدبلوماسية المعاصرة المكشوفة لتحتل الأهمية القصوى في مسار العلاقات الدولية المتشابكة والمتداخلة في العديد من أوجه الحياة المعاصرة .[1]

* إن تطور العلاقات الدولية وتطور وظائف الدولة، وتدخلها في عدّة مجالات بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال والانتقال، دفع إلى تدويل كل أوجه الحياة تقريبا، وجعل ميدان العمل الدبلوماسي يتسع للميدان الاقتصادي والتكنولوجي ولم يعد التمثيل السياسي الوظيفة الرئيسية للدبلوماسية، بل أصبحت هذه الوظيفة الدبلوماسية متشعّبة ومتداخلة في عدّة مجالات، أوسع من السّابق وبالتالي أصبحت الدبلوماسية المعاصرة إحدى الوسائل في تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية بعد أن كانت الدبلوماسية فيما مضى الوسيلة الأساسية، إن لم تكن الوسيلة الوحيدة في تنفيذ السياسة الخارجية.[2]

*إنّ تطور وظائف الدولة واتساع تدخلها في شتى الميادين، أدى إلى تطور وظيفة العمل الدبلوماسي حيث أصبح الدبلوماسي اليوم موظفا بكل معنى الكلمة يخضع لمبادئ الوظيفة العامة، ويتمتع بمزايا السلك الخارجي وهو رجل اختصاص وكفاءة، وهو في نفس الوقت بحاجة دائمة لهذا الاختصاص نظرا لتطور العلاقات الدولية وتشعبها و تنوعها [3]

* هذا التطور العام في العمل الدبلوماسي وفي الدبلوماسية المعاصرة بصفة أشمل دفع إلى نشوء وقيام بعثات خاصة مؤقتة إلى جانب البعثات الدبلوماسية الدائمة، كما دفع إلى نشوء وقيام بعثات معتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية.

---

[1]– علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص126 .

[2]– المرجع نفسه.

[3]– حفناوي مدلل " الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين " مذكرة ماجستير (قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011)ص84.

* لقد أصبحت الدبلوماسية اليوم تكتسي صور مختلفة ومتنوعة، فمن دبلوماسية دائمة إلى دبلوماسية خاصة مؤقتة، من دبلوماسية ثنائية قائمة بين دولتين إلى دبلوماسية ثلاثية ومتعددة الأطراف، قائمة بين دول و منظمات دولية وإقليمية، وحتى تنظيمات سياسية وعسكرية.

وضمن هذه الأشكال تتطور الدبلوماسية و وظائفها، وتتعدد وتتنوّع أغراضها، بتعدّد وتنوع مصالح الدول والأطراف الدولية، حيث برزت ولأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية ظاهرة مهمة وهي الوصول إلى إفراز نظام دبلوماسي موحّد ومتنوع الاتجاهات والأشكال والوظائف، وأصبحت أشكال العلاقات الدبلوماسية مقننة، وقواعدها منظمة ومعتمدة ، وملزمة للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والتي وقّعت وصدقت على الاتفاقيات التي تنظم القواعد الدبلوماسية .[1]

المبحث الثاني : إيتيمولوجيا الأمن الإقليمي.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بالأمن الإقليمي، وإلى نشأته، ناهيك عن التعرض للأشكال التي يمكن أن يتّخذها الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي.

يعد مفهوم الأمن الإقليمي مفهوما وسيطا بين الأمن الفردي والأمن الوطني، والأمن الجماعي أو الدولي، ويتداخل مع كلا المفهومين، وقد تعدّدت تعريفاته كغيره من المفاهيم الاجتماعية، بتعدد مناهج دراسته وتوجهات دارسيه، في هذا السياق يميز الدكتور "عبد المنعم المشاط" بين أربعة مستويات، الأمن الفردي، الأمن الوطني، الأمن القومي الإقليمي، والأمن الجماعي.[2]

---

[1]–المرجع نفسه،ص85.

[2]– أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003 دراسة في تأثير استراتيجيَةحلف **الناتو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012،ص76.

وقد عرف الدكتور"حامد ربيع" الأمن الإقليمي بأنه :" إصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح مابين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع قانون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى وضع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب ثالث".[1]

وقد جاء في دراسة لسليمان عبد الله الحربي المعنونة بـ " مفهوم الأمن و مستوياته و صيغته و تهديدات "بأن: "الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي، عنها بما يكفل لها الأمن، إذا توافقت مصالح وغايات، وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محدّدة بين مجموعة من الدّول، ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنّما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتيّة بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام".[2]

نستنتج من خلال التعريف الأول والثاني أن الأمن الإقليمي في مجمله يعبر عن تحقيق الأمن الإقليمي من خلال تعاون مجموع الدول في إقليم معين و حرصها على مواجهة التهديدات الخارجيّة.

وتوجد محاولة لتعريف هذا المفهوم من خلال الربط بين مكوناته مثل مصطلح " الأمن " والنظام " أو بين " الأمن " و " الشركة الأمنية " حيث عرّف البعض مصطلح الشراكة الأمنية الإقليمية بأنها عبارة عن ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعاون لتقليص العنف ، وتعزيز الإستقرار والسلام بالمنطقة ، من خلال أنماط مختلفة من الإتفاقيات والآليات.[3]

---

[1]– حامد ربيع، نظرية الامن القومي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ،القاهرة: دار الموقف العربي،1984،ص76.

[2]– ليندة عكروم،تأثير التهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط،عمان: دار إبن بطوطة،2013،ص ص21–22.

[3]– أشرف محمد عبد الحميد كشك،مرجع سابق،ص77.

ولا يختلف مفهوم الشراكة الأمنية المشار إليها كثيرا عن مضمون " النظام الأمني " ذاته الذي يمكن أن يميز إقليما ما. ويعني أنّ الدول التي يتكون منها ذلك الإقليم قد اتفقت فيما بينها على مجموعة من القواعد الحاكمة لسلوكياتها إزاء بعضها البعض، وأنّها ارتضت تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، ومن ثمّ فإن نظام الأمن الإقليمي وفقا لهذا المعنى يعد محاولة لتعزيز الأمن الإقليمي في منطقة ما من خلال تهيئة بيئة مواتية دون تطورالخلافات إلى صراعات عنيفة، تهدد أمن دول الإقليم.[1]

ويعرّف الأمن الإقليمي أيضا على أنّه: "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم." لذا فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم تكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة وتجانس، فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النّظام الإقليمي وهو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثّقة بين أعضاء النّظام الإقليمي .[2]

وبهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم جميع الأطراف، داخل الإطار الإقليمي، والتي لها مصالح متبادلة ومستمرّة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازية.ويعتبر تحليل الأمن على المستوى الإقليمي من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة " **بوزان**" **Buzun** الشّاملة، فباعتبار الأمن ظاهرة علائقية فإنّه لايمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.[3]

---

[1] -peter jones toword, Aregional security of Regime Middle Este :Issue sande options,Canada :stockeholm international peace reserch institute,1998,p8.

[2]– جصّاص لبنى" دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا مذكّرة ماجستير،"(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010/2009)، ص ص 50-51.

[3]– قسوم سليم "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية" مذكرة ماجستر، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2010،03)،ص115.

حيث يشير الإقليم "Rigion" إلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض، بحيث أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض.[1]

ويتّخذ الأمن الإقليمي مسمّيات مختلفة وعديدة، وحسب المنطقة أو الإقليم الذي يتّصف به إذ أنه في إطار النظام الإقليمي العربي يطلق عليه الأمن القومي العربي في حين يطلق عليه فيما يتعلق بأوروبا بنظام الأمن الأوربي في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية كإطار للتنظيم الإقليمي بعيد عن المعسكرين وحربهما.[2]

أما فيما يخص النطاق الإقليمي للأمن يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير:

*المعيار الجغرافي :الذي يتضمن عنصر الجوار وما يتضمنه من صلات طبيعية، وبشرية وما يوجده من تفاعلات تنعكس على الأطراف المتجاورة.

*المعيار الإيديولوجي والسياسي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسيّة للدول، وما تصبوا إليه من أهداف.

*معيار القوة : من خلال العلاقة الإرتباطية بين قوّة الدولة ونطاق أمنها، فكلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها، وبالتّالي يتّسع مجال أمنها فتتّجه إلى اتخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.[3]

من خلال التعريفات السّابقة يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي للأمن الإقليمي المتمثل في:

" هو اتفاق طوعي بين مجموعة دول تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد، بحيث تسعى من خلال آليات رسمية أو غير رسمية تشكلها، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.

---

[1]-Barry Bouzan; ole waever ,Regeons and power ;the structure of international security ;Gambridge : Gambridge univercity press,2003,p 43..

[2]– ناظم عبد الواحد الجسور: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان: دار النّهضة العربية، 2008، ص123.

[3]– علي الدين هلال"الأمن العربي والصّراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"مجلّةالمستقبل العربي،عدد:9، سبتمبر،1989، ص99.

المطلب الثّاني: نشأة الأمن الإقليمي.

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشريّة بغية توفر السّلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر وهذا مثّل مبرّرا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي لكرونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي.[1]

وقد اعتبر الأمن دائما بأنه يوازي الحياة لأن تشابك وتعقد هذا المفهوم واتّساع دلالاته يؤكد على أن الأمن مرتبط بالوجود، وغيابه مقترن بالعدم، فالأمن حاجة أساسيّة للأفراد، كما أنّه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكزا أساسيّا من مرتكزات تشييد الحضارة.[2]

كما ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليدا بمفهوم الدولة، التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز" توماس هوبز" بين حالة " المجتمع" و"حالة الطبيعة" واعتبر أنّ الأفراد في النّظام الدّاخلي يعيشون حالة "المجتمع" بينما تعيش الدولة حالة" الطبيعة " في العلاقات الدولية، والبحث عن الأمن دفع البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال " عقد اجتماعي " تتخلى بموجبه عن حرياتها لصالح سلطة مركزية مشتركة، ويعتقد" هوبز" أنّ هذه السّلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا الدولة مسألة حماية أمنهم. [3]

---

[1]– خلد معمري"التنظير في الدّراسات الأمنيّة لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2008/2007)،ص19.

[2]– محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012،ص13.

[3]––سليمان عبد الله الحربي"مفهوم الأمن:مستوياته وصيغته وتهديداته(دراسة نظريّة في المفاهيم والأطر)"،المجلّة العربية للعلوم السياسيّة،العدد: 19،2008،ص19.

وقد تجسد هذا في اتفاقية وستفاليا التي عقدت عام 1648، والتي كرّست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، كونها المكون الفاعل في النظام الدولي، ولا يمكن فهم حركية و ديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول.

ولذلك كان لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدودها مع الوحدات الأخرى، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أمنها القومي، وكنتيجة لذلك عرف الأمن بكونه إلزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار "ما بين دولاتي" أو بمنظار "داخل دولاتي" وعليه لم يكن غريبا أن يتم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي.[1]

إذا فالأمن بمفهومه الضيّق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم، داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ويشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل، وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدول بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.

وبالتّالي فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة، وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفقا لهذا الاتّجاه يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديدات الخارجية، وضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل

[1]– خالد معمري، مرجع سابق، ص20 .

الدول تنظر بعين الرّضا إلى ما تتوفّر عليه من قوة واقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[1]

ومع الاختلاف الواسع في المفاهيم نجد الجميع متفقين على أنه مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساد عالم اليوم، والتطور الهائل الذي حدث قد تغيّرت كثيرا من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، ولذا لم يعد الأمن القومي يستند على القوة العسكرية فقط، باعتبار أنّها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته بل تعدّاها إلى مجالات أخرى متعددة، وأصبح الأمن القومي حاليا يشمل الأمن العسكري، والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي.[2]

حيث تعددت الحلقات و تداخلت و تشابكت لتفرز في النهاية أمن الدولة، أي ما يسمّى بالأمن القومي للدولة، الذي يعني في مفهومه العام هو ضمان بقاء الدولة واستمرار وجودها عبر التاريخ مع المحافظة على سلامة ترابها القومي، واستقلال إرادتها و أمن مواطنيها. فالمفهوم التقليدي للأمن يرجع بالأساس للحروب الطاحنة التي دارت مسارح عديدة في أوربا وآسيا وإفريقيا، تركز غالبيته في درء الخطر والتهديد الخارجي.[3]

إلا أنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية و تشكيل الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وسعيها لإقرار السلم والعدل والاستقرار العالمي ظهرت مفاهيم جديدة للأمن منذ ذلك الوقت أصبحت تهدد الكيانات الداخلية في الدول، وهي تهديدات لم تكن قادمة من الخارج، ولم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافيا لمواجهتها أو الحد من تداعياتها، بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف.

---

[1]– المرجع نفسه، ص.21

1– محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 21.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

يمكن القول أن العالم تحدث بصفة عامة عن الأمن التقليدي حتّى ظهرت المفاهيم الخاصة لموضوعات الأمن. والتي ظهرت نتيجة للمتغيرات العالمية التي أدت بالبشر في الفترة الأخيرة.[1] فظروف ما بعد الحرب الباردة إنعكست بتبعاتها على مفهوم الأمن ، مما فرض ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية ، حيث إمتد التاثير إلى فواعل من غير الدول على المستويين التحتي (الأقليات ، الجماعات العرقية ،...الخ) و الفوقي (المنظمات الدولية، المنظمات الحكومية) إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد أما شيوع مظاهر الإرهاب الدولي الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، وأزمات الطاقة والتدهور البيئي ...

وبات من الضروري إعادة النظر صياغة مفهوم " الأمن " بمختلف مستوياته الدولية ، الإقليمية والبشرية مع الحرص على وثاقة إرتباطه بالمسائل الإقتصادية، البيئة والمجتمعية وليس هذا فحسب بل إعتبرت الدولة ما هي إلا وسيلة أو أداة لضمان بقائه وتحقيق رفاهيّة أفرادها من خلال تطور إقتصادها والسعي إلى تغطية مطالبها المتنوعة. [2]

فالأهمية القصوى للمستوى الإقليمي للأمن ظهرت خلال الحرب الباردة، وبالتالي بدأ الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي إفتراض وجود إنسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في إتفاقيات إقليمية، تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي، يعتبر جزء هاما من سياستها الأمنية حيث تتوافر السياسة

[1]– المرجع نفسه، ص85–86.

[2]– لطفي مزياني " الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي و انعكاسه على الشراكة الأوروجزائرية" مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011 ، 2012)،ص23.

الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده لأية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة، خاصة إذا كان مجالا للنفوذ حيث أنّ الإختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني . [1]

المطلب الثالث: أشكال الأمن الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأغراضها وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه فإن ثمة أشكال مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها :

***الدفاع الجماعي:** هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي، تحاول من خلاله الوحدات البحث عن حلفائها من بين الدول التى تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه، وخاصّة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي من هذا النظام. وذلك عبر إتفاقيات أمنية رسمية، وعليه فإنّ تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا بين مفهوي الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة المفهوم الأخير. [2]

***الأمن المتحد:** هو إجراءات أمنية جماعية، تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصد أي إعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي .

*الأمن الجماعي : هو نظام يهدف إلى حفظ للأمن و السلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة ، تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداهما للهجوم أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية ، عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن

[1]– المرجع نفسه،ص24.

[2]– بومليك نوال "نظريّة الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسّة،2014، ص10.

والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول أي بوجود فاعلين من غير الدولة، يقوم هذا النظام على أساس تشكيل تحالف موسع يضع أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.[1]

***الأمن المشترك:** يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن، حيث يركز إعتماده على القوات الدفاعية المحصنة، بدلا من الإعتماد على القوات الهجومية، بيد أنه يؤكد الإرتباط الأمني المتبادل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، حيث يستند إلى إفتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، باستناده إلى إستراتيجيات بناء الثّقة ونزع السلاح أو التخلي عن الرّدع، ويهدف إلى تحقيق الإستقرار الأمني كمحصلة نهائية، وهذا لا يعني بالضرورة توقع زوال الإختلاف بين الأمم.[2]

***الأمن الشامل:** يعتمد هذا النظام على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، فهو يتّسع ليضم جوانب وأبعاد إجتماعية وإقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن. فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النظام يتم من خلال التعاون عبر مستويات متعددة وليس فقط التهديدات المباشرة، وإنّما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.[3]

***الأمن التنسيقي:** هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية، لا تتضمن تعاونا واضحا، ولا صراعا مكشوفا فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدى التعاون الأمني بين وحداته وتقليل حالة الصراع بين أطرافه.[4]

---

[1]– لطفي مزياني، مرجع سابق، ص28.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص25.

[3]– بومليك نوال، مرجع سابق، ص7.

[4]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص7.

*الأمن التعاوني : هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه، والتي تؤكد الأمن المتبادل (التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى) أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن فقط، بل يشمل قضايا التماسك الإجتماعي والنمو السكاني، وندرة الموارد والتنمية المستدامة، وقضايا البيئة (يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). [1]

من خلال ما تم عرضه حول الأشكال الأمنية التي قد تتخذها الترتيبات الأمنية الإقليمية فإن معظم الدراسات المتعلقة بقضايا الأمن تجمع على أنه لا يوجد إطار نموذجي معين ، يمكن إعتماده كنظام أمني إقليمي، فالوحدات السياسية الإقليمية تتخذ نماذجا وأشكالا وترتيبات أمنية إقليمية بما يتوافق مع ظروفها العامة، واحتياجاتها الأمنية و نوعية التهديدات التي تواجهها فتلك الترتيبات كما يراها " جيفري كيمب" هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن شامل، أمن تعاوني أو مزيج من هذه الصيغ) وأطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها قوى إقليمية مع قوى خارجية، بعض القوى الإقليمية مع قوى خارجية) وأخرى (رسمية وغير رسمية) و تبعا لتوافق دول الإقليم.[2]

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للأمن الإقليمي .

تعد الجهود الفكرية لبناء نظرية يمكن أن تقود إفتراضاتها إلى التعاون ومن ثم إلى التكامل والاندماج الدولي، الذي يقضي إلى السلام والإستقرار، ومن ثم توفير مستويات متقدّمة من الشعور بالأمن مرجعا يعتمد

[1]– محمد عبد السلام " ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد سبتمبر 2011 "، دراسات استراتيجية ، العدد: 127، د س ن، ص 13.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص26.

عليه من أجل تطوير ميادين وقطاعات تعاونية دولية وإقليمية ، هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال التطرق إلى نظريتي الإقليمية الجديدة والوظيفية الجديدة .

المطلب الأول: الإقليمية الجديدة.

شهد التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تنامي لظاهرة التكتلات الإقليمية في محاولة لوضع حد للحروب، وإيجاد آليات أكثر فاعلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما تجسد من خلال إنشاء العديد من التكتلات في مختلف قارات العالم، تباينت من حيث الأهداف، ومن حيث مستوى التكامل. هذا التطور على المستوى الواقعي صاحبه تطوّرا نظريّا برزت من خلاله العديد من الدراسات الإقليمية وكذا نظريات التكامل والإندماج، أي في مرحلة لاحقة إلى بروز ما عرف بالإقليمية الجديدة هذا الإطار المؤسساتي يسمح بتحقيق مفهوم الأمن الذي يأتي إما بإزالة التهديد أو طمأنة الطرف الذي يخافك نتيجة لصعوبة تحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي، يصبح مفهوم الأمن الإقليمي أحسن بديل. [1]

وتعتبر الإقليمية إتجاه جديد في التعاون ظهر ما بعد الحرب الباردة بين عدد من دول الإقليم لحل خلافاتها وصراعاتها دون تدخل اللاعبين الخارجيين. وبهذا نشأت الإقليمية في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والإستقرار واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس وزراء بريطانيا " ونستون تشرشل. " [2]

[1]– علاوي محمد لحسن "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي"مجلّة الباحث، عدد: 2009، 2010/7، ص108.

[2]– المرجع نفسه.

وبالرغم من وجود إهتمام واسع بالإقليمية الجديدة إلا أن الباحثين والمختصّين لم يتفقوا على وضع مفهوم موحد لها ويرجع سبب ذلك إلى إختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي فمثلا يعرفها " hettne "بأنها: " عملية متعدّدة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي والتي تشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الثقافية.

كما يعرّف" Soderbaun "الإقليمية الجديدة بوصفها:" مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والإستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسّلام إقليميّا" [1]

وينظر للإقليمية الجديدة على أنها تطور شديد الأهمية يمكن من خلالها تحقيق العديد من المكاسب السياسية والإقتصادية، منها أنها تساهم في تحقيق الإستقرار على المستوى الإقليمي، ومن ثّم تخدم قضية السّلام، فمن خلال المزيد من التشابك في المصالح والإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول وأعضاء التكتل يمكن أن تتراجع فرص نشوب الصراعات داخل الإقليم، ويمكن أن تزداد فرص الإستقرار السياسي نتيجة ما يحدث من مكاسب إقتصادية متبادلة، وشيوع الإستقرار والسّلام الإقليمي، يعتبر خطوة أساسية لتحقيق الإستقرار والسلام العالمي.

كما تعمل الإقليمية الجديدة على ضرورة تراجع الصراعات الإقليمية من خلال نبذ الحروب وعمليات

التوسع الإقليمي، من خلال نمو الشفافية والإنسجام الإيديولوجي التي تعمل على التكامل والإندماج وتحقيق الأمن الإقليمي [2]

[1] -Schulz Michel,Regionalism in a globalizang World: aComparative perespective on forms Actors and Progresse,New york: Palgrave,2001,p28.

[2] – محمد السيّد إدريس"الإقليميّة الجديدة ومستقبل النّظم الإقليميّة"،مجلّة السياسة الدوليّة، العدد: 118، أكتوبر،1994، ص ص163-117.

وبهذا فالإقليمية لها آثار إيجابية أكثر منها سلبية خاصة في الجانب الجيوسياسي فقد جعلت التجارة والتكامل الإقتصادي في أوربا الحرب مستحلية بين ألمانيا وفرنسا مرة أخرى، كما استخدمت الأرجنتين والبرازيل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية(mercosur) كآداة لإنهاء الخصومة التاريخية والتي اتّخذت أبعاد نووية في العقود الأخيرة ومن الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (apec) هوترسيخ الإستقرارفي آسيا وإقامة الروابط التنظيمية بين الخصوم السابقين، مثل اليابان والصين وبقية دول آسيا الشرقية كالفلبين وماليزيا، وبالتالي فإنّ إحتمالات تحقيق السّلام من خلال التعاون هو أعلى من إحتمال خلق الصراعات. [1]

وبالتّالي فالإقليمية توفّر علاقات تعاونية بين أطرفها ما يخلق إطار جديد لتبادل الثقة وتقريب الرؤى و وجهات النّظر وفتح قنوات الحوار بين مجموع الوحدات السياسيّة المشكلة لها ما يؤدي لتفادي المواجهات العسكرية وغياب العنف الذي لا يلزم أن يدل على غياب الإختلافات وتضارب المصالح بين دول التكتل الواحد في بعض الأحيان، ومن هذا المنطلق إقتنعت العديد من الدّول أنّ تشابك العلاقات من خلال التكامل سيساعد على إرتباط الدول الأعضاء، وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية بذلك تتجنب الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها كما تيقّنت الدول والحكومات بعدم قدرتها على العمل إنفراديا سواء سياسيا أو إقتصاديّا، نظرا لتعدد وتعقّد المشاكل التي تواجهها من جهة، وقصور الإجراءات الوطنية على معالجتها معالجة صحيحة.

وبهذا أصبحت الإتفاقيات والتكاملات الإقليمية الحل الأمثل لهذه الدّول من أجل التعامل بجديّة وكفاءة لحل المشاكل المختلفة وذلك بتبنّي سياسات تعاونية لحل المشاكل المختلفة المتجانسة والمشتركة.[2]

[1] -Louis Fawcett ;and rew hurrel,regionalism in world politics,New york :Oxford univercity press,1995,p45.
[2] -Ibid-em.

ضف إلى ذلك فشل نظام الأمن الجماعي الذي ظهر بعد الحرب العالميّة الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم، والأمم المتّحدة بعد الحرب العالمية الثانية، و وشوك قيامها خلال الحرب الباردة كل هذه الظّروف دفعت الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق تشكيل التّحالفات الإقليمية. [1]

وفي نفس السياق، فإنّ إستمرار تضارب المصالح والصّراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدّى بالدول للتيقن بأنّ تحقيق التوافق والإنسجام في المصالح على المستوى العالمي، وبين جميع الدول خصوصا الدول الكبرى هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، بالتّالي فإنّ الأسهل والأضمن هو توحيد المصالح في إطارها الإقليمي بطريقة أكثر فعالية . [2]

المطلب الثاني: الوظيفيّة الجديدة.

برزت المدرسة الوظيفيّة الجديدة في مجال التكامل والإندماج في العلاقات الدولية على إثر الإنتقادات النظرية التي وجّهت للوظيفيّة الأصليّة، أين ركّزت على التّكامل الجهوي الإقليمي، بدل التّكامل على المستوى العالمي، حيث تكون العملية التكاملية مثالية نظرا لوجود تناقضات وعوائق يمكن تجاوزها في حالة التنظيمات الإقليمية التي تتوفّر على مزايا التشابه والتّماثل بين مجموعة من الدّول تشترك في حيز جغرافي متقارب وتعد الوظيفية مع كتابات" دايفيد ميتراني" و" أرنست هاس "من أهم المدارس التي نظّرت للتّجارب التكاملية في مجال الإقليم كمستوى للتحليل.

والعلاقة بين الأمن والإقتصاد قد رسّخت إلى حد كبير الإعتقاد بأن ظاهرة الإندماج الإقتصادي خطوة مهمة في مسار الإهتمام بالأمن و تحقيقه، ويعتبر" جوزيف ناي" مع " روبرت كيوهان " وراء بروز إتجاه

---

[1]– مارتن غريفش؛تيري أوكلاهان،المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدولية،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربيّة المتّحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص14.

[2]– بومليك نوال، مرجع سابق، ص13.

الإعتماد المتبادل المركّب في كتابهما القوة والإعتماد المتبادل عام 1977. [1]

إنّ مجمل هذه التصورات النظرية والسياسية أظهرت ما أسماه الباحث" باري شوشترز" بنظرية الإقليم وهي الفكرة التي أيّدها المفكر"روسيت" عن فكرته (السلام على أجزاء) للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة جيّدة لحفظ الإستقرا ر، وهو كذلك ما ذهب إليه "جوزيف ناي" من خلال دعوته إلى خلق مستوى ثالث بين الدول والنظام الدولي. [2]

وبالتّالي فالوظيفية الجديدة تؤكد على فكرة المنفعة المتبادلة بين الدول وتعميق التّعاون الدولي الذي يخفف من حدّة النزاعات، والمساهمة في تطوير وسائل التعامل السلمي بين الحكومات بعيدا عن أجواء التهديد باستخدام القوة، كما تمهد لظهور قوى فاعلة في النّظام الدّولي من خلال المؤسسات التكاملية الناشئة، وقد تساعد على توطيد السّلم الدولي. [3]

وتهدف الوظيفية الجديدة إلى تعزيز علاقات الناس، وتشجّع إقامة مجتمع دولي سلمي ينبذ الحرب والعدوان ويتعامل هذا النوع من التكامل مع العلاقات السياسيّة ولو بمستوياتها الدنيا، خصوصا وأنّ التكامل الإقتصادي والإجتماعي يرتبط بالعلاقات السياسيّة. [4]

وقد ركّزت الوظيفيّة الجديدة بالإضافة إلى الجوانب الفنية والوظيفيّة على دور القوى السياسية في الإنتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل السياسي، وتفترض أنّ نجاح عملية التعاون الفنّي والوظيفي في

---

[1]- المرجع نفسه،ص14.

[2]-المرجع نفسه،ص11.

[3]- عدنان السيّد حسن،نظريّة العلاقات الدوليّة، ط3، بيروت: مجد المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، 2010، ص169.

[4]- المرجع نفسه.

بعض القطاعات يؤدي إلى إشراك القوى السياسية في عملية التكامل ، مما يؤدي إلى تشجيعها ودفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما. [1]

وترى الوظيفية الجديدة أنّ الطريقة المثلى لحل مشكلات السّلم والأمن الدوليين إنّما تكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وبعبارة أخرى فإنّ الوظيفيّة الجديدة تنظر للصراعات الدّولية على أنّها تتولّد أساسا من ضعف التعاون الإقتصادي أو فقدانه بين الدول، ومن ثمّ فإنّ التصدي لحل هذه الصراعات والتغلّب عليها لابد أن يكون ممكنا بغير تهيئة كافة الظّروف التي تشجّع الدولعلى التّعاون في كل ما يخدم مصالحها الإقتصادية المشتركة، فمن خلال التعاون يمكن القضاء تدريجيا على الحساسيات التي تؤثر في سلوك الدول. [2]

[1]– أنور فرج، النظرية الواقعيّة في العاقات الدوليّة.دراسة مقارنة في ضوء النّظريّات المعاصرة، كردستان: مركز للدّراسات الاستراتيجيّة،2008، ص ص 303–304.

[2]–عبّاد محمد سمير"مستقبل النّظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق"مذكرة ماجستر (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2003)، ص22.

خلاصة الفصل الأول:

وفي الأخير نستنتج أنّ الدبلوماسية عبارة عن مؤسسة مستقلة في إطار كل دولة، تتطلّب الموهبة والقدرة على الإقناع بالإضافة إلى حسن التطبيق، كما أنّها تمثّل سجل لتاريخ التعامل والتواصل بين الأمم، لها سماتها وخصائصها بحيث تميّزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص والتي تميزها عن غيرها من المراحل أما الأمن الإقليمي فيتمحور حول مجموع دول إقليم معين لها مصلحة بتحقيق الأمن المشترك، تستند عادة إلى أنساق متعدّدة من الأمن الإقليمي. كما تلعب عوامل عدة دورا حاسما في تحقيق الأمن الإقليمي لمجموعة من الدول حيث نشأ هذا الأخير، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعتبر الإقليمية الجديدة والوظيفية الجديدة من أبرز الجهود النظرية في هذا المجال

ومن هنا تبرز العلاقة بين الأمن الإقليمي والدبلوماسية من خلال أن الدبلوماسية النّاجحة هي التي تستخدم حراكها في سبيل حماية مقومات الأمن للدولة والإقليم المحيط بها.

الفصـــل الثانـــي:

دراســـة تحليليّـــة

للدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للدبلوماسية الجزائرية.

يؤدَي ترصد سياسة الجزائر الخارجية إلى الاهتمام والعناية بأدواتها المختلفة، حيث تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات تحقيق السياسة الخارجية الجزائرية، والتي سجلت منذ القدم حضورا ذا خصوصية في معالجة القضايا التي تتصل بها وبدوائر انتمائها، فقد خلّفت الدبلوماسية الجزائرية تاريخا عريقا، انطلقت فيه من مجموعة مبادئ تمثل في مجملها السياسة الخارجية الجزائرية ساعية لتحقيق أهدافها، وبهذا اكتسبت الدبلوماسية الجزائرية خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الدَول، ناهيك عن مجموع المحددات التي ساهمت في رسم السلوك الخارجي للجزائر، هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال الفصل الثاني.

المبحث الأول: قراءة في الدبلوماسية الجزائرية

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مسار الدبلوماسية الجزائرية عبر مراحلها المختلفة، و إلى مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، ناهيك عن التعرض للسمات الجوهرية لها.

المطلب الأول: تطور مسار الدبلوماسية الجزائرية

مرَت الدبلوماسية الجزائرية عبر مسار تطورها بمجموعة من المراحل يمكن اختصارها في مرحليتين، الأولى تخص مرحلة الثورة التحريرية، و الثانية تتعلق بفترة الاستقلال.

أولا: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية.

بدأ النشاط الدبلوماسي الجزائري مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، وذلك من اجل فضح جرائم المستعمر، وفي هذا الصدد تتدرج المساعي والنشاطات الخارجية التي تقام بها بعض الأعيان والزعماء للتعريف بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري من جراء الاستعمار، حيث كان للحاج

"أحمد باي" نشاط دبلوماسي يتمحور أساسا حول تعزيز علاقاته مع زعماء عصره، قصد كسب دعمهم في قضية الجزائر.

كما كانت مساعي المناضل حمدان بن عثمان خوجة توجَه متمَم لما كان يقوم به "أحمد باي"، فبقلمه ولسانه لعب دورا فعالا في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر، فقد كانت اتصالاته ومراسلته مع بعض الشخصيات مساهمة بشكل كبير في فضح التجاوزات المرتكبة من طرف المحتلين[1].

أما الأمير عبد القادر فقد كان سلوكه ونشاطه منذ توليه أمور الدولة الجزائرية الفتيَة على ضوء المهام الداخلية في صميم الدبلوماسية الجزائرية التي كانت مجتمعة في أنشطته الغير منقوصة. والتي تزينها الأخلاقيات، وقد قام بالعديد من الاتصالات والعلاقات مع العديد من الدول لكسب التأييد الدولي، وهذا من اجل الحصول على تقرير المصير[2].

وبالتَالي لعب الأمير عبد القادر دورا رائد في قيام وإبراز دولة جزائرية عصرية ومستقلة، ممَا أثار إعجاب العديد من الدَول في أوروبا والعالم العربي، وبخصوص الأمير خالد فقد أراد طرح القضية الجزائرية غداة الحرب العالمية الأولى أمام عصبة الأمم، لذلك نظَم عام 1919 اجتماعا طالب فيه المشاركين بالإمضاء على مذكرة موجه إلى الرئيس الأمريكي ويلسن، بمناسبة انعقاد مؤتمر السلم بفرنسا في جانفي 1919، و لقد ترتبت مطالب الأمير خالد عن الصدى الواسع الذي أحدثه تصريح ولسن (جانفي1917) بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1]- Temimi Adel- Jalili, « L'activité De Hamden Khoja A Paris Et A Istanbul Pour La Question Algérienne » In Revue D'histoire Maghrébine, N° :07, 08 janvier 1977, P243.

2- صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الامس و اليوم، Editionner 2002، ص 42.

بعد ذلك ابعد الأمير خالد وفشلت حركة الشبان الجزائريين في مشروعها بعد إصلاحات 1919 وقد ظهر بعدها ثلاث تيارات على الساحة الجزائرية، وقامت بالعديد من النشاطات على المستوى الخارجي لأجل الضغط على الحكومة الفرنسية و دفعها للاستجابة لمطالبها.

أولها التيار الإصلاحي الليبرالي و الذي تمثل في حركة الشبان الجزائريين الذي يتزعمه فرحات عباس حيث تميز هذا التيار بموقفه إزاء القضية الفلسطينية كما فضح الأيدلوجية الصهيونية، ناهيك عن، مشاركته في المؤتمر المضاد للامبريالية لشعوب آسيا و إفريقيا، بالإضافة إلى أعمال أخرى عززت النشاط الخارجي لهذا التيار منها مطالبة فرحات عباس سنة 1950 الولايات المتحدة الأمريكية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار[1].

أما ثانيها فيتمثل في التيار الإصلاحي الديني الذي قادته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي مهدت لقيام نهضة وطنية عربية إسلامية وحالت دون ذوبان الشخصية الجزائرية في الحضارة الأوربية، كان مؤسسها عبد الحميد بن باديس، وقد بززت هذه الأخيرة كمنظمة تعليمية تهدف إلى توطيد الروابط الإنسانية والثقافية بين الجزائر والعالم العربي الإسلامي، كما التزمت ايصا بفرض وجودها على مستوى العالم العربي[2].

وبخصوص التيار الثالث فقد تمثل في التيار الثوري الذي تجسد نشاطه الخارجي من خلال حزب نجم شمال إفريقيا ضمت الإطار ألمغاربي الذي يهدف إلى تحقيق استقلال المغرب العربي على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث يصبو نشاط النجم على المستوى الخارجي في إقامة علاقات مع منظمات

[1] Mahfoud khadech.Histoir de nationalisme. (1991/1951).t1.p111.

2- la Coste yeves, noushiandre, primant André, l'Algérie passe et pestent paris : ed sociales, p160.

لها نفس الأهداف، و ضمن هذا السياق فقد شارك حزب شمال إفريقيا في مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من 10 إلى 14 فيفري 1927[1]

سمح هذا النشاط الخارجي الأول بالنسبة للحزب بالتعريف بقضية الجزائر و شمال إفريقيا، كما سمح أيضا لمسيرته بإقامة علاقات مع زعماء المنظمات المضادة للاستعمار في كل من أوربا و آسيا.

وبعد أن اتجهت فرنسا إلى سياسة المراوغة قررت الجزائر اعتماد الكفاح المسلح بدل العمل السياسي سنة 1954،و بهذا أعاد أول نوفمبر 1954 الثقة للشعب الجزائري بنفسه، و أكد له أصالته التاريخية

والحضارية التي تمتد إلى أعماق التاريخ و عودة الثقة و بهذا اتخذ النشاط الدبلوماسي في الخارج أهدافا أخرى خاصة ترقية القيم العالمية للحرية و الكرامة و الإنسانية، لتحصل بذلك على مساندة دولية واسعة،

وبالرغم من التعتيم الذي اتخذته فرنسا ضدها فقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تحقيق انتصارات عديدة بفضل الدعم المادي و المعنوي لها[2].

وتولى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية مناضلون بسطاء وقدماء المجاهدين، وبعدها تحولت الأنظار إلى العناصر المثقفة والتي كادت تنحصر وقتها في الطلبة، فلما كانت الثورة في حاجة إلى طلبة يتفرغون لنشاطها السياسي الخارجي كان أول تعيين للأخوين"الأخضر الإبراهيمي والمرحوم الصديق بن يحي" إبان مؤتمر الطلبة المنعقد بباريس في مارس 1956، و اتجه بعدها الأخوين إلى ياندونغ لتمثيل الجزائري في أول

1- العايب سليم" الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي" مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011)، ص 63.

2- بوهلالي سهام" الدبلوماسية الجزائرية و منطق الأمن الإقليمي: المضامين و المكاسب"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، سنة 2014.

مؤتمر ياندونغ التاريخي الذي طالبت فيه الجزائر رسميا بتسجيل القضية الجزائرية في مجالها الإقليمي إلى مجالها الدولي. كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة سنة 1955، و قد تم ذلك في أشغال الدورة العاشرة المنعقدة في سبتمبر 1955 بالتفاوض من اجل حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، رغم التعنت الفرنسي، لتأثير مفاوضات أيفيان بمرحلتها الأولى ما بين 20 جوان و13 جويلية 1961، و في جولة ثانية ما بين 7و 18 مارس 1962[1].

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية أثناء الاستقلال.

انضمت الجزائر بعد الاستقلال إلى هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1962، وقد أسندت الوزارة الخارجية في أول حكومة مستقلة، إلى المرحوم"محمد خميسيتي" من قياديي الحركة الطلابية، حيث ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، وهذا ما أدى بها إلى التعاون مع دول افريقية أخرى إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي سنة 2002 بجنوب إفريقيا، إدراكا منهم بان هناك ضرورة الانتقال إلى مستوى آخر من التعاون بين الدول الإفريقية و بالتحديد في المجال الاقتصادي، و قد تميز النشاط الدبلوماسي الجزائري بعد الاستقلال و في عهد الراحل"هواري بومدين" بروح التعويض التي أراد بها الشعب الجزائري استدراك ما فاته منها طيلة فترة الاستعمار من خلال نخبة من الدبلوماسيين المحنكين الذين ولدوا من رحم الثورة الجزائرية و الذين استثمروا واقع البلد الواعد، و الظروف الدولية المواتية ساعين للتحضير الجاد بمساهمة ذوي الاختصاص لإعطاء صورة مشرفة للوطن و فض العديد من مشاكله و مشاكل البلدان النامية، حيث صارت كلمة الجزائر مسموعة في المحافل الدولية[2].

1- مقدم فيصل"الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الاثيوبي الاريتري" مذكرة ماجستير (كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خده، 2007/)، 2008، ص 10-14.

2- بوهلال سهام، مرجع سابق

وقد تمكنت الجزائر هكذا أن تحقق لصالحها و صالح البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي السياسي منه والاقتصادي و الثقافي حصيلة معتبرة معتمدة على سمعة ثورتها و جدية برامجها و مصداقية جهازها الدبلوماسي، و تحركه الدؤوب، نجد أن أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية في سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:

- المساهمة المباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية و الدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية و التدريب العسكري و الإمدادات المادية و المعنوية.....
- عقد العديد من المؤتمرات السياسية و الندوات الاقتصادية و المهرجانات الثقافية و الرياضية الناجحة، منها القمة العربية بحضور القارة السمراء في شخص رئيسها الدوري وقتها الرئيس "الزائري موبوتو" سنة 1974.
- المساعي الجزائرية الحميدة التي سمحت بتسوية المقاطعة بين المغرب و موريتانيا سنة 1969، وحالت دون تفجير الأوضاع بين تونس و ليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974، وصدت الرئيس المصري الراحل "السادات" عن غزو الجماهيرية سنة 1975[1]، و بفضل نفس المساعي و في نفس العام وجدت الخلافات الحدودية المتأزمة بين الرئيس العراقي"صدام حسين" و "شاه" إيران حلها السلمي، كما تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن غزو الجمهورية الإسلامية بعدما احتل "الخميني" سفارتها في طهران و احتجز الطلبة ممثليها عام 1979[2].

وعملت الدبلوماسية الجزائرية على مساندة القضية الفلسطينية إلى جانب مساندة الصحراء الغربية، ونادت الجزائر بنظام اقتصادي دولي جديد منذ مؤتمر حركة عدم الانحياز بالجزائر عام 1973، كما دعمت

1- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص88.

2- المرجع نفسه.

الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية تضمن إعلانا لإقامة نظام دولي جديد، و الثاني وضع برنامج هذا النظام، و هذا ما يثبت دعم الجزائر الدائم لقضايا الدول النامية[1].

وفي حل الثقافة وفقت الجزائر تقريبا بين العالم العربي و القارة السمراء من خلال المهرجان الثقافي الإفريقي الضخم الذي أقامته على أراضيها، و ساهم فيه عرب و أفارقة، كما استطاعت الاعتماد على نفس التضامن العربي الإفريقي أن تجعل من اللغة العربية لغة تداول و عمل في كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة، [2]

وبعد ذلك شهدت الجزائر موجة من التغيرات الداخلية، بعد أحداث أكتوبر 1988، و تنامي ظاهرة الإرهاب، فانعكس ذلك النشاط الدبلوماسي، فعرفت مرحلة انكفاء و تراجع جراء الأزمة الداخلية التي دامت عشرية كاملة، مست جميع الميادين، في هذه الفترة انشغلت أكثر بمكافحة الإرهاب و التعامل مع الدول التي شهدت نفس الظاهرة، فتم توقيع اتفاقية لمكافحة الإرهاب بالقاهرة سنة 1988، في إطار الجامعة العربية.

أما حضورها في منطقة الوحدة الإفريقية فقد كان شكليا فقط، و حاولت الجزائر بعد الخروج من أزمة الإرهاب استعادة نشاطها الدبلوماسي حيث دخلت مرحلة جديدة تتوجب بعودة الأمن و الاستقرار و من ثم البناء، و في هذا الإطار لا يمكن للمراقب من الداخل أو الخارج، إنكار خروج الجزائر من أزمتها،و الذي صار واقعا وحقيقة، وتحسن وضعها الداخلي انعكس ايجابيا على العودة الفعالة والحراك إلى السياسة الخارجية في عدد من القضايا العربية والدولية، فالدبلوماسية الجزائرية هي انعكاس للسياسة الداخلية و

1- بوهلالي سهام، مرجع سابق.

2- "الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962"، مرجع سابق، ص 50.

بالنسبة للأوضاع الدولية و العربية فقد نجحت الدبلوماسية في حل عدد من القضايا الدولية و اتخاذ مواقف شجاعة و حاسمة في قضايا أخرى[1].

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

سارت الدبلوماسية الجزائرية على خطى ثابتة من بداية الاستقلال حتى اليوم، كرست منها خلالها مجموعة من المبادئ عرفت بها السياسة الخارجية الجزائرية، و نصت عليها مختلف الوثائق الرسمية منذ الاستقلال و من تلك المبادئ نجد:

أولا: حق الشعوب في تقرير مصيرها و مناصرة الحركات العادلة:

أضحى دعم حركات التحرر مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة، و هو وعد قطعه محرري بيان أول نوفمبر كما يأتي:

"وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها"[2].

ويعتبر الوقوف إلى جانب حركات قصد تحقيق المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون ايجابي، و يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها، و ترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني. و قد كانت تعتبر

1- صونيه بن طيبة" مواقف الجزائر و سياستها الخارجية" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

2- مسيح الدين تاسعديت"الدبلوماسية الجزائرية من الفعل البريء إلى رد الفعل الضمني" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014، ص ص، 2، 3.

حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، و لذلك أصبحت الجزائر المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[1].

ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي و الاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال يعد أساسيا للسياسة الوطنية. وقد ظلت الجزائر محافظة على مبدأ حتى في دستور 1986–1996، و كان لها اليد في حل العديد من القضايا رجوعا إلى هذا المبدأ فقد كان لها الفضل الكبير في إسماع صوت فلسطين بهيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى دورها الفعال في الاعتراف بجبهة البوليزاريوا.... و العديد من القضايا الإقليمية و الدولية[2].

ثانيا: التسوية السلمية للنزاعات الدولية، و عدم اللجوء إلى القوة:

يعد مبدأي حل للنزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية، و نبذ استعمال القوة شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، و قد كانت الجزائر حتى قبل إن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية، تنبذ استعمال القوة و تدعوا إلى التعاون، و حل النزعات بالطرق السلمية، سواء في إطار التفاوض المباشر، أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية.

حيث تناولت المواثيق الرسمية هذا المبدأ صراحة، و عملت على تطبيقه فمن ناحية الممارسة الدبلوماسية للجزائر في هذا المجال فان الوساطة الجزائرية قد لعبت أدوارا يحتذي بها في العديد من النزاعات القارية و العربية و الدولية، فقد ساهمت هذه الأخيرة في تسوية المقاطعة بين المغرب و موريتانيا[3] .

1– العايب سليم، مرجع سابق، ص 31.

2– صونية بن طيبة، مرجع سابق.

3– العايب سليم، مرجع سابق، ص 34.

كما كان لها الدور الحاسم في إطار المساعي الحميدة التي حالت دون تفجير الأوضاع بين تونس

وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين، بالإضافة إلى مساعي عديدة كان لها الصدى الكبير في حل العديد من القضايا، فالجزائر و بوصفها بلد جادا ومسئولا حرصت أن تجسم اهتماماتها الأساسية في محيطها المباشر بإيجاد حلول تفاوضية لأوكار التوتر القائمة بين الدول، و في هذا الصدد كتب في مجلة خمسينية لوزارة الشؤون الخارجية عن الوساطة تقول:"نظرا لمصداقيتها القارية و تجربتها في مجال الوساطة، كانت الدبلوماسية الجزائرية مطلوبة لإيجاد حلول سلمية للدول محل الخلاف ووضع حد للنزاعات المسلحة بين الجيران"[1]

ثالثا: دعم التعاون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لا يتوافق الدعم الجزائري عند التحرر السياسي، بل يتواصل إلى حد دعم التعاون الدولي و الكفاح من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية، و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة و الداعية لمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، و انطلاقا من إن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر و تتأثر بما يجري حولها، و لهذا فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة في الأقاليم المجاورة و عدم التدخل فيها، و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار. والجدير بالذكر أن الجزائر قد لعبت دورا رئيسيا في حركة عدم الانحياز فاستضافت قمتها، وعارضت أثناءها ومن خلالها النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، كما كانت الداعية إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أفريل 1974، و التي نادت بإصلاح العلاقات الدولية والنهوض بتنمية العالم الثالث[2].

1-Minister des affaires Allgerien, « la Dillomatique Algerienne au servvice de La paix », Magazine de cinque antiner , Alger,2012,p02.

2- مسيح الدين تاسعديت، مرجع سابق، ص7.

وعليه فان عدم التدخل يشكل مبدأ أساسيا في السياسة الخارجية و الدبلوماسية الجزائرية، إضافة إلى مبادئ أخرى متضمنة في النصوص الدستورية، غير أن هذا المبدأ لا يعني انتهاج ما يشبه سياسة العزلة، فرغم الاعتماد الرسمي لعدم التدخل كمبدأ اساسي في السياسة الخارجية الجزائرية منذ دسنور 1976، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تكن بمعزل عن القضايا الإقليمية والعربية[1]

المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية:

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، و من هذه السمات نجد سيطرة العوامل الشخصية، الطابع الأزموي ثم الحياد في مواقفها تجاه النزعات الدولية مما اكسبها، ثقة ومكانة إقليمية ودولية مرموقة.

***سيطرة العوامل الشخصية:**

اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فها الى حد ما، و ذلك راجع لتجربتها في ممارسة الاستقلال، حيث كانت السيطرة كاملة لمؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية، تخطيها و تنفيذ الاستقلال، نظر منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد و توجيه السياسة الداخلية و الخارجية للبلاد. وقد كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية غير مقتصرة على

1– رداف طارق" الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدول الفاشلة في دول الحراك العربي" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسه، ص ص، 6، 7.

الناحية الدستورية بل تتعداها إلى الناحية الفعلية، أما بخصوص المؤسسة العسكرية فتنقصها الخبرة في الشؤون الخارجية و الدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

وهذه السيطرة الرئاسية على صناعة القرار في السياسة الخارجية يعني سيطرة العوامل الشخصية أي الشخصية السياسة الخارجية، وهذا يطرح مشكل الاستمرار و التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية، جراء تغيير الرؤساء، فتغيير صناع القرار محتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية، و يرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، فالاهتمام المتزايد بالمسائل الخارجية لدى صناع القرار، يؤدي إلى تغطية دوره فيها، و تختلف درجة الاهتمام باختلاف صناع القار، و كذا اختلاف الداعي لذلك وبالتالي، فهذا الاختلاف يجعل السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية يتقدم أحيانا و يتراجع أحيانا أخرى، و ذلك حسب اهتمام صناع القرار بها[2]

***الطابع الازموي:**

تتسم الدبلوماسية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات و العكس عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، يصيبها الجمود، و هذه هي السمة التي ميزت الدبلوماسية الجزائرية من البداية، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، كما كان لها نشاط قوي في ظل الثورة التحريرية، و ذلك للتخلص من الأزمة الاستعمارية، و استمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، و جراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها الانقلاب، و قد كانت العديد من الدول معارضة لهذا الانقلاب، و كان استرجاع الجزائر لمكانتها الدبلوماسية مع مؤتمر ال 77 عام

1- عديله محمد الطاهر" أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" مذكرة الماجستير (قسم العلوم السياسية، جامعة متنوري قسنطينة، 2005/2004)، ص ص، 82-84.

2- العايب سليم، مرجع سابق، ص 36.

1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث كسبت سمعة في الداخل والخارج، غير إن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية، أعاد وضع الجزائر إلى النقطة صفر و عادت إلى عزلة شديدة، لكن إصرارها الدائم لجلب الدعم للقضية الصحراوية أعادها للنشاط دبلوماسيا مكثف، و استطاعت من خلاله تغيير العديد من المواقف لبعض الدول بخصوص هذا النزاع[1]. إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية (العشرية السوداء) أدى إلى تراجع النشاط الدبلوماسي بحث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس و قد بدأ يعود النشاط الدبلوماسي مع مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة "من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج و بالخصوص تجاه القارة الإفريقية، فكان له الفضل في حل النزاع الإثيوبي الايرتيري، الذي أعاد الدبلوماسية الجزائرية إلى الدولية و الإفريقية.

لكن هذه العودة اصطدمت بظهور أزمات جديدة في منطقة الساحل خصوصا مع تواجد أطراف أجنبية تسعى للسيطرة على مصادر الطاقة و الثروة في إفريقيا، مما أدى إلى تقليص و تهميش دور الجزائر في القضايا التي تهم أمنها القومي، أزمة مالي و ليبيا.[2]

***الطابع الحيادي:**

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد، حيث اتسمت به العلاقات الخارجية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، كما التزمت الحياد حيال مكان يجري على الساحة المغاربة و العربية، و لما بعثت جبهة التحريري نشاطها

1– بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الايريتيرتية، بيروت، دارالجيل للنشر، 2004، ص 38.

2– بن عائشة محمد الأمين" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة استراتيجية (دراسة حالة مالي)" دراسات و بحوث استرتيجية، مركز صبرا للإعلام و الدراسات، 2015، ص ص، 16، 17.

الخارجي، حافظت على هذا التقليد، بحيث لو تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما اكسبها التقدير و الاحترام في الأواسط العربية.

وبعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ على دبلوماسيتها على طابع الحياد حيال كل النزعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة التحرر وهذا ما اكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم، وجعل واسطتها فعالة في حل النزعات و خلافات إقليمية، و دولية وقد حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في شؤون الداخلية للدول العربية و لم تخض في الخلافات العربية–العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي إقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير و الاحترام في الأوساط العربية[1]

المبحث الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية

تتحدد الدبلوماسية الجزائرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية، و مواردها، و كذا قدراتها العسكرية، و الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، إضافة إلى المحدد الأيدلوجي. وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، ناهيك عن المحددات الجيوبوليتيكية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية، هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال المبحث الثاني.

1– المرجع نفسه، ص 18.

المطلب الأول: المحدد الإيديولوجي:

يقصد بالإيديولوجية ذلك الفكر المذهبي الذي تعتنقه جماعة ما و تسعى إلى تنظيم المجتمع استنادا إليه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، تحقيقا لصورة المجتمع الأمثل في وجهة نظرهم[1].

وتعتبر الإيديولوجية من أهم العوامل الثقافية المحددة للسلوك الفردي و الجماعي باعتبارها تحدد الغايات التي يسعى الفرد أو الجماعة لتحقيقها. وقد لعبت الإيديولوجية دورا بارزا في ميدان العلاقات الدولية خلال سنوات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، كما انقسم العالم إلى كتلتين متعاديتين إيديولوجيا، وازدادت حدة سياسات الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه[2] . ولقد كان تأثير العامل الإيديولوجي واضحا في تطور الدبلوماسية الجزائرية حتى قبل الاستقلال، و هو ما تجلى في برنامج مؤتمر طرابلس 1962 الذي حدد الكثير من المبادئ المستقلة، و هو ما ساهم في صياغة و تحديد الكثير من المبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

وتعد ثورة الفاتح من نوفمبر مصدرا رئيسيا للسياسة الخارجية الجزائرية، إذ أن هناك ارتباط مباشر بينهما، ذلك لان الدبلوماسية بدأت مشوارها بصفة رسمية، مع ممثلين جبهة التحرير الوطني، و من هذا المنطلق تعتبر المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية قد تحددت قبل الاستقلال، فالنصوص السياسية التي يحتفل بها التاريخ السياسي الجزائري منذ أرضية الصومام إلى غاية ميثاق الوطني المنقح سنة 1986

1- رغولي كريم"مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

2- بن عائشة محمد الأمين "قراء في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة إستراتيجية"، مرجع سابق، ص ص 03.

تضفي انسجاما، و استمرارية و شفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه، الذي بينت فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية.

الجدير بالذكر هنا إن التأثير الإيديولوجي على الدبلوماسية يزداد كلما قل تأثير الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، كما أنها لا تستطيع إن تلتزم بإيديولوجية محددة في التعامل مع مشكلات التي تمس مصالحها مباشرة و تتعامل معها طبقا لما تمليه الاعتبارات العملية[1].

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية و العسكرية:

***المحددات الاقتصادية:**

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في التأثير على النظام السياسي لدولة ما، في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، بحيث تحتوي الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية و مختلف المنتجات الصناعية والزراعية. كما أصبح الاعتماد المتبادل أمر حتمي بالنسبة لجميع الدول لأنه يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي مهما بلغت مستوى عالي من الرقي و الازدهار فالمتغيرات الاقتصادية تلعب دورا مهما في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قويا من المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها و قوتها على المستوى الدولي و هو ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية و

استقلاليتها في اتخاذ القرارات و التأثير في سلوكيات الدول الأخرى[2]. والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها، و أهمها النفط، حيث إن الجزائر من الدول المصدرة للنفط و الغاز بامتياز.[1]

1- المرجع نفسه، ص 04.

2- رغولي كريم، مرجع سابق.

وبهذا تعتبر من الدول الطاوية المهمة في العالم، حيث تمثل طرف مهم في الاقتصاد العالمي، كمنا تمتلك مصدرا ريادي في تصدير الغاز الطبيعي المسال من خلال العقود المبرمة مع الشركات أمثال بريتيش بتروليوم(BP) و غيرها.

وتعد الجزائر من بين أربع الموردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي، حيث صدرت الجزائر في 2005 للاتحاد الأوروبي ما يعادل 63% من مجموع صادرتها النفطية، كما تعتبر الجزائر سوقا مضمونا للدول المستهلكة للنفط خاصة أوروبا التي تحتاج للطاقة بعد وحدتها و لضمان ذلك افتتح مشروع يربط بين المغرب العربي و أوروبا في 1990م للقيام بالدراسات التقنية و الاقتصادية للأنبوب الرابط بين الجزائر واسبانيا، والذي يضم عدة شركات من عدة دول.

وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، ويعتبر نفطها من النوعية الجيدة و نظرا لأهميته فتحت شركة غاز بروم الروسية مكتب تمثيلي لها بالجزائر في 2010م في إطار التعاون و التنسيق بينها و بين سونا طراك في السوق العالمية، و في 2011م تم اكتشاف العديد من حقول النفط و الغاز ذات الاحتياطات الكبيرة و من بينها حوض بركين و بهذا تظهر هناك رغبة من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا و خارجيا و جعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، و كذا الرغبة الحقيقة بالإقلاع بالاقتصاد الوطني، و نمو قوي و مستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و البيئية[2] .إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية، والدبلوماسية الجزائرية.

1- عيسات فضيلة، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

2- بن عائشة محمد الأمين" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية" مرجع سابق.

***المحددات العسكرية:**

تعد القدرة العسكرية للدولة أحد العوامل المساعدة و المؤثرة في السياسة الخارجية و الدبلوماسية لها، فالدولة التي تمتلك قوة و قدرة عسكرية كبيرة وضخمة تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول فقيرة في هذه الميزات المذكورة، و هذا ما يدفع بالدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل و الهيمنة، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف المحافل الدولية، كما تعد عنصرا رئيسا لامتلاك الدولة مكانة متميزة و مرموقة أيضا، فضلا عن ذلك يمكن القول إن القوة العسكرية تساعد المفاوض على تعظيم مكاسبه في المفاوضات التي يجريها، كما يمكن للدول أيضا إن تستعملها كوسيلة للردع حينما يلوح بها في وجه طرف معين لثنيه عن متابعة سياسة معينة[1].

فمن حيث القدرات العسكرية فالجزائر حاليا تعد اكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا من حيث التعداد البشري و مستوى التسلح، و حجم الإنفاق العسكري، إذ بلغ هذا الأخير سنة 2011 حوالي 8.2 مليار دولار بعد ما كان في حدود 3 مليار دولار سنة 2002 بنسبة 4.85% من الناتج الداخلي العام.

وتبدوا القدرات العسكرية للجزائر متناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتعاظمة للموقع الجيوسياسي، و حجم التهديدات الأمنية، وأبرزها خطر الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، والانفلات الأمني في دول الجوار خصوصا ليبيا، و استمرار التوتر في الحدود المغربية[2]. فالجزائر قوة إقليمية لديها القدرة على التأثير في جماعة أنصار الدين و غيرها من الأطراف الفاعلية في

1- رغولي كريم، مرجع سابق.

2- جهاد الغرام" سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، نمط الإمكانات و حدود الدور" مداخلة مقدمة من فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

شمال مالي، كما يمكن إن تكون لديها اكبر ميزانية دفاع 9.5 مليار دولار في عام 2012 في القارة الإفريقية، و قدرات قوية لعرض القوة العسكرية (بفضل أسطولها الكبير من الطائرات)، و خبرة معترفا بها في مجال مكافحة الإرهاب، كما أنها عضو رئيس و مؤسس في العديد من المحافل الإقليمية و العالمية لمكافحة الإرهاب، و تستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج و الاتصال FLU، هما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة للجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الارهاب، في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي[1].

المطلب الثالث: المحددات السياسية و الجيوبوليتكية:

***المحدد السياسي:**

تشكل المحددات السياسية في مجملها، الثقافة السياسية لدولة ما، حيث تمثل الأخيرة"البعد السياسي و الاجتماعي للعملية السياسية" و تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، و يستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية و خبرته في التعامل الخارجي، و من تراثه و موقعه الجغرافي[2]

ولدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي تحكمه، لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الأخر، و اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة، سالبا أو إيجابا و بالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل و تعديل جوهره. وتعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية للجزائر، و هي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية.

1- بن عائشة محمد الأمين" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية" مرجع سابق، ص31..

2- العايب سليم، مرجع سابق، ص 19.

كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختبارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية. وفي دراسة لابن عائشة محمد الأمين المعنونة بـ:"قراء الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيوستراتيجية، دراسة حالة مالي" يرى ان: الدبلوماسية الجزائرية تشكل أحد المجالات السيادية، والتي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش والمساهمة في صنع السياسة الخارجية، باعتباره يمثل الشعب، فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية، هو احد المؤشرات التي تدل على ضعف التباين السلطوي، وهذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية[1].

ويرى أن السياسة الخارجية تقوم على خمس معايير المتمثلة في القيم والمبادئ، المصالح، التوجهات، الأولويات، وهذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور، و المنظور للسياسة و هذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا مفهوم المصلحة الوطنية، و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها، فهيا مرجعية مطلقة باسم الدولة، و خادمة لهويتها.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية قائمة على مجموعة من القيم والمبادئ و المصالح و التوجهات، والأولويات التي تحدد المصلحة الوطنية، التي هي مجموعة المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال، لكن بالنسبة للجزائر فان مفهوم المصلحة الوطنية غامض و غير واضح، مما أدى إلى غموض الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المواقف و القضايا الدولية، و أدى إلى فشل الدبلوماسية الجزائرية، مثلما كان الحال في الأزمة الليبية و حتى في أزمة مالي، فغياب مفهوم المصلحة الوطنية أدى إلى تصنيف الدبلوماسية الجزائرية في خانة رد الفعل و ليس الفعل بمعنى التكيف و ليس

1– بن عائشة محمد الامين" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية" **مرجع سابق**، ص 20.

المبادرة، فغياب المصلحة الوطنية يعني غياب عقيدة حول السياسة الخارجية، و هذا يعني أن الدبلوماسية الجزائرية غامضة نظرا لغياب معلم واضح بسبب غياب العقيدة و غياب نقاش مؤسساتي وطني و غياب إستراتيجية واضحة[1].

المحدد الجيوبوليتيكي:

يقوم المفهوم المعاصر الجيوبوليتيكي على تحليل العلاقات السياسية الدولية، انطلاقا من الأوضاع والتركيب الجغرافي، الذي يختلف مع الأوضاع الجغرافية التي تتغير، و تتأثر بالعامل التكنولوجي.

ومن هذا المنطلق يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف او قوة الدولة و قد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا اكبر من حيث المساحة و الموارد، و بالعكس فان الدول التي تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير اقل من تلك التي تمتلك هذه المواقع، فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما انه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في اغلب الأحيان إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها[2]. ولهذا يعتبر العامل الجغرافي عاملا رئيسا، و حاسما في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة و اهتمامها بمجالها الحيوي، و ترتيب أولوياتها الجيوسياسية.

والجزائر كفاعل دولي تحتل وضعا دبلوماسيا محوريا و هاما حيث يفسر الموقع الجغرافي جانبا من هذه الأهمية، فهي نقطة التقاء أوروبا، إفريقيا و العالم العربي، و مرتكز جغرافي اثبت أهميته العسكرية و

1- المرجع نفسه، ص 21.

2- عيسات فضيلة، مرجع سابق.

التجارية طيلة القرون الماضية، عبر عن هذه المكانة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كنيدي سنة 1963 بالقول " إن الجزائر هي مفتاح شمال إفريقيا" للجزائر مساحة شاسعة تبلغ 2.381.741 كم^2 بحدود برية تبلغ 3600 كم إلى عمق القارة الإفريقية، وهي تاسع دولة من حيث المساحة في العالم و الأولى إفريقيا، بما يعادل 12/1 من مساحة القارة، مع حدود بحرية تبلغ 1200 كم و زيادة على حجم الإقليم فان خصوصية التضاريس و تنوعها تشكل أيضا احد العوامل الثقل في فهم التحولات السياسية و العسكرية على مر التاريخ[1].

والموقع الوسط الذي تحتله الجزائر يجعلها قريبه من كل القارات، إفريقيا ، آسيا، أوروبا، أمريكا، و تربط بين الضفة الشمالية و الجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية و تحدها سبعة دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط و امتدادها إلى عمق القارة الافريقة يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا، تتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كم من الشرق إلى الغرب، على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن و البواخر من و إلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية. فطول حدود الجزائر و خصوصا مع دول الساحل، هو بمثابة عامل تهديد للجزائر فبعد سقوط نظام" معمر القذافي" الذي كان يشابه مركز أمني متقدم بالنسبة للجزائر نظرا للعلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين و كذلك الثورة التونسية، بالاضافة إلى أزمة الساحل و العلاقات المتوترة بين المغرب أصبحت الجزائر في حالة انكشاف أمني[2]

1– جهاد الغرام، موسى العيدي، مرجع سابق.

[2]– بن عائشة محمد **الامين**" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية" مرجع سابق، ص 29.

الشكل 01: الأقاليم ذات الأولوية بالنسبة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية.

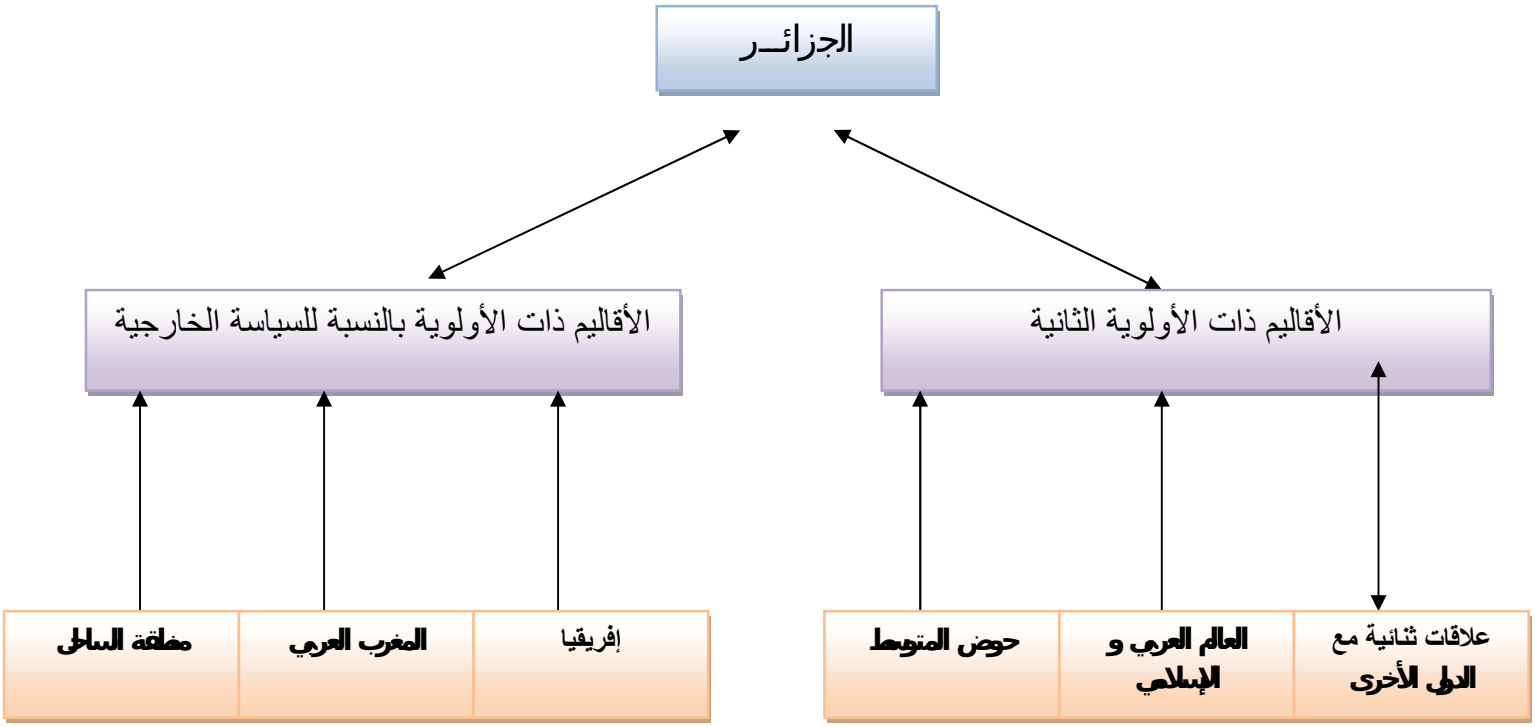

المصدر: بن عائشة محمد الأمين" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية"، دراسات و بحوث إستراتيجية"، مرجع سابق،2015، ص30.

كقراءة لهذا الشكل: تكون منطقة الساحل هي قلب اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية، ثم تليها منطقة المغرب العربي، ثم إفريقيا و في المقابل نجد المناطق و الأقاليم الأخرى في واقع الأمر، نجد أن الدبلوماسية الجزائرية تتجه نحو الشمال أكثر فأكثر خصوصا في المجال الاقتصادي نحو أوروبا و اتفاقيات الشراكة و الاستثمار الأوروبية في الجزائر، بالإضافة إلى منطقة الخليج و الاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر و قطر مثلا، و بالتالي فالدبلوماسية الجزائرية تتجه أكثر نحو الشمال، أكثر منها نحو الجنوب، منطقة الساحل و إفريقيا[1] .

1- المرجع نفسه، ص 30.

خلاصة الفصل الثاني:

في الأخير يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت تطورات ، ومرت بمراحل منذ دخول الاستعمار الفرنسي، وقد بذلت جهود كبيرة لتوطيد العلاقات التي بدأت مع الأمير عبد القادر وحمدان خوجة، وصولا إلى النضال السياسي مع النخبة الجزائرية المثقفة التي سعت لإحياء الدبلوماسية الجزائرية و التمسك الشديد بحق تقرير المصير (الاستقلال). ناهيك عن المساعي المتواصلة التي سعت من خلالها لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، كل هذه المجهودات وغيرها، ساعدت الجزائر على الاستقلال وذلك في 5 جويلية 1965.

كما لا ننسى الدور الكبير للمبادئ والسمات التي امتازت بها الدبلوماسية الجزائرية والتي تبنتها في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، التي تقوم على علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، حل النزاعات، وذلك بجهود الوساطة ومبدأ التعاون كل هذه المبادئ تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في دبلوماسيتها، ضف إلى ذلك مجموع المحددات سواء كانت إيديولوجيَة، إقتصية سياسية، عسكريَة أو جيوبوليتيكيَة والتي عملت على رسم السّلوك الخارجي للدولة الجزائرية.

الفصـــل الثالـــث:

الدبلوماسيّة الجزائريَة

لتعزيز الأمن الإفريقي.

الفصل الثالث : الدبلوماسية الجزائرية كآلية لتعزيز الأمن الإفريقي.

تشكل إفريقيا فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، و اكتشف ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث تمكنت الجزائر بعد نيلها الاستقلال سنة 1962،و خلال مرحلة الستينات من فرض نفسها كلاعب أساسي في العلاقات الدولية والحراك السياسي، خاصة على الصعيد الإقليمي من خلال دبلوماسيتها التي سجلت حركية متواصلة، استنادا إلى مبادراتها الرامية لتعزيز الأمن في المنطقة الإفريقية عبر آلياتها المختلفة، لكن هذا لا ينفي وجود بعض المآخذ و الإشكاليات التي تعيق أداءها رغم ما تتمتع به من قدرات جيوسياسية بشرية واقتصادية تساعدها على أدائها الدبلوماسي خاصة في محيطها الإقليمي، هذا ما سيتم التفصيل فيه خلال الفصل الثالث.

المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية وتسوية النزاعات الإقليمية.

عرفت الجزائر بمكانتها الدولية وبالدور الذي تلعبه دبلوماسيتها عربيا، إقليميا، ودوليا، ومواقفها الحيادية تجاه القضايا الدولية، فاستنجاد العديد من الدول بالجزائر هو دليل على قوة سياستها الخارجية، التي لعبت دورا محوريا أكسبها مكانة مهمة في حل النزاعات على الساحة الدولية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الوساطة الجزائرية في حل نزاعات القارة السمراء.

.

المطلب الأول : الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري.

تحملت الجزائر نتيجة النزاع النيجيري عبئ الهجرات المكثفة للنيجيريين، وحاولت الجزائر احتواء النزاع التارقي في النيجر، حيث قام الوزير الأول النيجيري بزيارة الجزائر يوم 08 ماي 1992، وقد كان مشكل التوارق من بين أهم الملفات التي طرحت[1].

والجدير بالذكر ان فرنسا حاولت أن يكون لها الدور الرئيسي في حل النزاع، غير أن هناك من كان يريد إشراك الجزائر من بينهم شخصيات فرنسية مثل رئيس الدولة الانتقالي آنذاك "ساليفو أندري Salifou andré" الذي يرى أن الجزائر كونها بلد جار لنيجيريا ولها معه حدود واسعة ومشتركة، ولديها توارق من بين سكانها، بالإضافة إلى الخبرة الواسعة في حل النزاعات وهذه الخبرة ستمكنها من حل النزاع في النيجر[2].

وهكذا فقد تم التوقيع على بروتوكول الاتفاق بين حكومة النيجر وحركات متمردي التوارق في 28 نوفمبر 1997 بالجزائر وتحت إشرافها، ويهدف البروتوكول إلى إنهاء حالة التوتر السائد في شمال النيجر، بعد انهيار اتفاق السلام المبرم في 25 أفريل 1995بالعاصمة نيامي[3].وتمت الإشارة إلى أن هذا الاتفاق جاء تدريجيا لجهود الوساطة الجزائرية التي قادت سلسلة من اللقاءات، وعددها ثلاث، الأولى في الفترة الممتدة ما بين 20 إلى 28 أكتوبر 1997، والثانية من 18 إلى 21 نوفمبر 1997، أما الثالثة فكانت من 25 إلى 28 نوفمبر 1997، وجاء في نص البروتوكول ما يلي :

- وقف إطلاق النار.
- إطلاق سراح الأسرى.

---

[1]– عاشوري على" سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي" مذكرة ماجستير،(معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1998)، ص90.

[2]– سعادة إبراهيم" الجزائر و الأمن الإقليمي"، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق، جامعة الجزائر، د.ت)، ص 72.

[3]– المرجع نفسه.

- الشروع في عملية نزع الألغام.
- إقرار عفو شامل.
- إدماج قوات التمرد في السلك العسكري وسبه العسكري.
- إشراك التوارق في شؤون تسيير البلاد بصفة عامة[1].

ويخول الاتفاق للجزائر باعتبارها البلد المشرف على الاتفاق صلاحية التنسيق الوثيق بين أطراف النزاع، ومتابعة تكبيق بنود البروتوكول، وعبرت وزارة الخارجية الجزائرية عن ارتياحها بعد وصول ممثلين عن الحكومة النيجيرية وحركات متمردي التوارق إلى توقيع بروتوكول الاتفاق في بيان لها ينص على أن الاتفاق يمثل بالنسبة للجزائر باعثا عن الارتياح الحقيقي والذي ينبغي أن يسجل ضمن منجزات الشعب النيجيري الشقيق الذي ضرب من خلال هذا المسعى السلمي مثلا في الحكمة والنضج السياسي، كما عبرت في البيان نفسه عن الانعكاسات الايجابية لهذا الاتفاق على الصعيد الإقليمي، فهذا الإنجاز لا يعكس اليوم مفخرة الشعب النيجيري وحده، بل يعكس كذلك مصلحة منطقة إفريقيا بكاملها، وقد كان هذا الإنجاز أيضا خطوة هامة في إقرار فضاء متكامل للسلم والاستقرار والوفاق، وقد أبدت الجزائر اهتمامها الدائم للقيام بأي مبادرة ترمي إلى مساندة كل الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في النيجر بصفة خاصة والمنطقة الإفريقية بصفة عامة[2].

المطلب الثاني : الوساطة الجزائرية في حل النزاع الأثيوبي الأريتيري.

يعد النزاع الأثيوبي الأريتيري من أشرس صراعات القرن الإفريقي ضراوة، كان مرد هذا الصراع إدعاءات سياسية متعارضة على مناطق حدودية حول ما هو موروث، وكل من الطرفين يبين أدلة على

[1]– حفناوي مدلل، مرجع سابق، ص145.

[2]– مرجع نفسه.

حجج متضاربة، ولعل موضوع النزاع هو تفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتعدى الطابع الحدودي[1]، وجراء هذا الخلاف انفجرت مقاومة مسلحة في منتصف الستينيات استمرت لحوالي ثلاثين عاما، ومع ذلك بقايا رواسب المرارة بين قيادتي البلدين، إلى أن انفجرت مرة أخرى في صراع مسلح في أوائل 1998 باندلاع حرب (بادمي) الحدودية، والتي حصدت من الجانبين ما يقارب مليون جندي، وتكبد فيها البلدان كما هائلا من الخسائر المادية والبشرية[2]. ونظرا لخصوصية المنطقة فقد تهددت مساعي جهود الدول والمنظمات الإقليمية التي سعت إلى حل النزاع حلا سلميا، إلا أن هاته الجهود باءت لم ترقى إلى درجة الوساطة، بل إن كل محاولاتها أجهضت في المهد وباءت بالفشل[3].

وتعد مواقف وتحركات منظمة الوحدة الإفريقية من أبرز الجهود إقليمية التي سعت إلى احتواء النزاع، الذي جاء في توقيت مواكب لاجتماعات قمة المؤتمر الخامس والثلاثين للمنظمة في الجزائر العاصمة، وهكذا شكل نزاع الأشقاء بين أثيوبيا و أريتيريا مصدر انشغال رئيسي للدبلوماسية الجزائرية، وقد رافق هذا الانشغال الحرص على إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

وانطلاقا من إيمانها وتكريسها لبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة التعاون الإفريقي تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتوائها للنزاع ، وتجسد ذلك من خلال المؤتمر الذي تمخض عنه وثيقة عرفت بإجراءات وضع اتفاق في إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع، وقد كانت هذه الوساطة جد صعبة في البداية نظرا لعدة أسباب أهمها التشكيك في قدرات الجزائر على أداء هذه الوساطة، نظرا لأزمتها

[1]– مقدم فيصل: مرجع سابق، ص79.

[2]– بوهلال سهام: مرجع سابق.

[3]– حفناوي مدلل: مرجع سابق، ص129.

الداخلية والعديد من الأسباب الأخرى، إلا أن الجزائر قررت أن تخوض هذه التجربة وهو ما أشار إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند افتتاحه القمة الخامسة والثلاثين للمنظمة الإفريقية[1].

وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع حلا سلميا شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري، ويضم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث اجتمع هذا الفريق ونتج عن هذا الاجتماع ترتيبات لتطبيق الاتفاق- الإطار وطرق تنفيذه. تضمنت هذه الترتيبات وثيقة تمخضت عنها عشرة بنود.

ومن خلال هذه الوثيقة يمكن القول أن المسعى الجزائري بدأ يظهر من خلال المبادئ المتوصل إليها، وإصرار الجزائر على تسوية النزاع سلميا، وقد اعتمدت الدبلوماسية إجراءات شاقة وطويلة أفضت إلى تقريب وجهات النظر، منتهجة الوساطة الهادئة ومصداقية جهازها الدبلوماسي الذي يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، لكن ظلت حالة التوتر قائمة بين البلدين رغم الجهود المبذولة من قبل الرئيس الجزائري، وعلى إثر هذا التوتر المتجدد أبدت الدبلوماسية الجزائرية استياءها على هذا الوضع، وقام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري بجولة إلى الدولتين في الفترة ما بين 24 إلى 30 أكتوبر 1999[2].

هذا الوضع أدى إلى اجتماع فريق عمل في الفترة الممتدة بين 06 فيفري إلى 08 فيفري 2000 بالجزائر، لمناقشة المستجدات والأوضاع من جديد، وقام المبعوث الجزائري بجولة في الفترة الممتدة بين 24 فيفري إلى 04 مارس 2000، والتي تكللت بالموافقة الأثيوبية على الوثيقة غير الرسمية التي أرسلها الرئيس الجزائري في ديسمبر 1999، المتضمنة لتوضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم السلام، أما إريتيريا فقد تمسكت بالصيغة الأولى لوثيقة الترتيبات الفنية غير الرسمية التي سبق أن قبلتها، وأمام هذا الوضع الجديد اقترح

[1]- مقدم فيصل: مرجع سابق، ص ص، 79،120.

[2]- حفناوي مدلل: مرجع سابق، ص ص ، 135، 137.

الرئيس الجزائري إجراء مفاوضات غير مباشرة بين البلدين قصد الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين، من خلال النقاط المشتركة في الوثيقة، حيث أدت هذه المبادرة إلى دخول الدولتين في مفاوضات غير مباشرة.

وتعتبر المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين تقدما حقيقيا نحو الحل السلمي للنزاع حققته الوساطة الجزائرية التي سعت بجدية منذ إشرافها على النزاع، حيث جرت هذه المفاوضات في الفترة الممتدة ما بين 29 أفريل إلى 05 ماي 2000، بمشاركة وزيري خارجية البلدين بحضور "**أحمد أويحي**" عن الجانب الجزائري، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية "**أنطوني ليك**" و"**روزنويسري**" ممثلا عن الجانب الأوروبي، وفي هذه الفترة ونتيجة تعنت الطرفين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.

وفي هذا الصدد شكل مجلس الأمن بعثة استطلاعية أوفدت إلى عاصمتي البلدين في 08 و 09 ماي 2000، لإجراء محادثات مع الحكومتين من أجل التسوية السلمية للنزاع، وبالرغم من كل الجهود اندلع النزاع من جديد في 12 ماي 2000، لكن وبالرغم من المواجهات العسكرية وفشل المفاوضات إلا أن جهود الدبلوماسية الجزائرية لم تتوقف، وواصلت إيمانا منها بمبدأ الحل السلمي للنزاعات المسلحة، ناهيك عن الحنكة الدبلوماسية للرئيس الجزائري[1].

والاحترام الذي يحظى به على المستوى الدولي والإفريقي، والذي وجه دعوات استعجالية لحكومتي البلدين للوقف الفوري وغير المشروط للمواجهات العسكرية، كما وجه نداءه للمجتمع الدولي للتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية من أجل وضع حد لهذا النزاع، و تجسيد جهود السلام التي قامت بها الجزائر، كما أوفد مبعوثه الشخصي في جولة ثالثة في الفترة الممتدة بين 22 إلى 24 ماي 2000 للتوصل إلى وقف فوري للاقتتال، وبعد جهود كبيرة من الجزائر ونتيجة مساعي الدبلوماسية الجزائرية تم انطلاق الجولة الثانية من المفاوضات غير المباشرة في 30 ماي 2000، الهدف منها تسوية مجمل الجوانب الفنية المتعلقة

[1]– حفناوي مدلل: مرجع سابق، ص 138.

بتطبيق مخطط السلام، لكن استمرار القتال وغم مواصلة المفاوضات شكل تحديا للجماعة الدولية خاصة الوساطة الجزائرية، التي لم تتوقف عند هذا الحد في سعيها لتسوية النزاع، فقدمت اقتراحا آخر يتمثل في الوقف اللامشروط للعمليات العسكرية ثم مناقشة المسائل الأخرى بشكل واسع، مع إرسال بعثة لحفظ السلام، وحرصا من الرئيس الجزائري على تجسيد الجهود المبذولة من طرف الوساطة الجزائرية ومنظمة الوحدة الإفريقية وعدم تفويت الفرصة لحل النزاع سلميا كان نتيجة التوقيع على اتفاق وقف أطلاق النار في 18 جوان 2000، حيث جاء هذا الاتفاق تتويجا لجهود الوساطة الجزائرية، وبفضل الاهتمام الذي أولاه الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة " في تجسيد فعالية مبدأ الحل السلمي للنزاعات المسلحة[1].

وقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر في إبرام اتفاق وقف إطلاق النار بين أثيوبيا وإريتريا نجاحا كبيرا، ما استمرت بعده المباحثات حول المسائل العالقة وتم استئنافها في جويلية 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية، وبعد وساطة جزائرية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وقع البلدان في الأسبوع الثاني من ديسمبر 2000 اتفاقية سلام شامل بحضور رئيسي البلدين ورئيس الجزائر " عبد العزيز بوتفليقة " وأمين عام الأمم المتحدة السابق "كوفي عنان " أين تكللت جهود الوساطة الجزائرية، وفي هذه المناسبة ألقى الرئيس الجزائري كلمة مؤكدا فيها " أن اتفاق السلام نموذج يجب أن يحتذى به لتسوية النزاعات والقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا والحفاظ على السلم والأمن الإفريقي والعالمي "[2].

في الحقيقة فقد عبر اتفاق السلام عن نجاح الدبلوماسية الجزائرية وذلك لأن الوساطة الجزائرية وضعت كل الآليات التي كان من شأنها إنجاح هذه المفاوضات التي ساهمت في إنهاء سنتين من المواجهات المسلحة وفتح المجال لتسوية النزاع الحدودي.

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص، 139، 140.

[2]– المرجع نفسه: ص 141.

المطلب الثالث : الوساطة الجزائرية في النزاع المالي.

اتخذت الجزائر موقفا من هذا النزاع كان الهدف منه الحفاظ على الوحدة الترابية المالية، وضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان التوارق، وهذا الموقف نابع من إلتزامها الدائم والثابت على احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة، خاصة منها ما يتعلق باحترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بطرق سلمية، وإن كان هذا الموقف قد أثار غضب التوارق المتمردين، إلا أن نجاح الوساطة كان تقتضي عدم التحيز لأي من الطرفين، إحلالا للسلام والأمن والاستقرار في هذا البلد وفي المنطقة بأكملها[1].

والدور الجزائري في حل النزاع المالي كان فعالا وذا نفس طويل رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها، والتي كادت في كل مرة أن تعصف بالمنطقة، وقد بدأت اللقاءات بتمنراست في الفترة الممتدة بين 27 إلى 30 جوان 1991، وقد توجت جهود الجزائر بالتوقيع في باماكو بتاريخ 11 أفريل 1992 على الاتفاق الوطني المالي الذي مهد له لقاء الجزائر في الفترة الممتدة بين 22 إلى 24 جانفي 1992، أين تمت دراسة الصيغة المثلى التي يمكن أن تقود نحو مصالحة مالية شاملة، وكغيره من اتفاقيات السلام عرف اتفاق باماكو بعض الصعوبات خلال تنفيذه، خاصة فيما يتعلق بإدماج مقاتلي حركات الأزواد وإعادة اللاجئين.

ومن أجل إيجاد سبيل لتطبيق اتفاق السلام أجري لقاء آخر في أفريل بتمنراست، ثم آخر بالجزائر في جوان 1994، من أجل إيجاد مخرج سلمي لهذا النزاع سعيا من الدبلوماسية الجزائرية للحفاظ على الوحدة الترابية المالية بصفة خاصة والأمن الإقليمي بصفة عامة[2].

[1]– سعادة إبراهيم: مرجع سابق، ص 73.

[2]– حفناوي مدلل، مرجع سابق، ص143.

وقد استمر الاتفاق بين مد وجزر إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة تومبوكتو حفلا سمي شعلة السلام وقد أكد السيد " مصطفي بن منصور" فخر الجزائر بتقديمها هذا العون، وأكد من جديد استعداد الجزائر للعمل اكثر على تعزيز السلم والأمن والتنمية في مالي، وعلى دعم مساعدتها لتجنيد التضامن الدولي، وقد عقب الرئيس المالي " ألفا عمر كوناري " في الاحتفال قائلا ومنوها بدور الجزائر " بهذا الاحتفال تكرس ديناميكية السلام ونبين أنه من الآن فصاعدا ليس من الضروري وفع السلاح لحل مشاكل من هذا النوع، إن الجزائر ومالي تبدوان مقتنعتين بضرورة تجاوز مرحلة النوايا نحو الاستثمار في مجال العمل"[1].

لكن هذا الخلاف تجدد نظرا لإنعدام الجدية في التعامل مع التصريحات السابقة، فتراكمت المشاكل بحيث أدى إلى تمرد جديد في سنة 2012، لكنه يختلف عما سبقه في عدة أوجه، حيث لم يقتصر الوضع على في مالي عند حركة تمرد شمالية بل تعداه إلى تحالف بين الحركات المسلحة المتطرفة، وإعلان دولة الأزواد ذكاها إنقلاب عسكري في مارس 2012، بعد عقدين من الديمقراطية، وقبيل أسابيع من الانتخابات الرئاسية في الوقت الذي اعتبر فيه الكثير من المراقبين مالي نموذجا لنجاح الموجة الثالثة من الديمقراطية[2].

هذا الوضع المستفحل في مالي تمخضت عنه إمكانية كبيرة لانتشار التهديدات لدول الجوار، وانطلاقا من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر التي تتبنى قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر إلى المكانة الجيوإستراتيجية والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن هذا الزخم يفرض على الدبلوماسية الجزائرية أن تضاعف جهودها في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز من أجل تحقيق مكاسب تعكس

---

[1]– سعادة إبراهيم: مرجع سابق، ص 74.

[2]– بلعيد سمية "دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور إقليمي جديد" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ،دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم اعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة،2014.

القدرات التي تملكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها وتأكيد الدور الايجابي لها على المستوى القاري من جهة، ولمواجهة هذه التحيات الخارجية القادمة من الجنوب من جهة أخرى، وتأكيد مكانة الجزائر الإقليمية في ظل وجود فواعل جديدة تحاول إيجاد موطئ قدم في المنطقة، فاهتمام الجزائر بالملف التوارقي وحركات التمرد كما ذكرنا سابقا لم يكن وليد الأزمة بل يعود إلى التسعينيات من خلال وساطات متكررة لحل هذا النزاع القائم، لكن شساعة منطقة الصراع وهشاشة الدولة وغياب إرادة الحل فند كل هذه الجهود[1].

حاولت الجزائر معالجة املف المالي انطلاقا من تنسيق جهود إفريقية إقليمية بعيدا عن التدخلات الأجنبية، وبتبني المقاربة السلمية وتغييب الحل العسكري، علما منها أن الحل العسكري قد ينجح على المدى القصير في حل الأزمة، لكن على المدى البعيد عودة الاستقرار مقرونة بمدى جدية العملية السياسية وشموليتها ووضع الأسس لسياسة تنموية شاملة وطنية بدعم دولي وإقليمي.

باشرت الجزائر تعاملها مع الملف المالي بنوع من التراخي مدفوعا بمكافحة الإرهاب، وليس التمرد لأنه قضية داخلية، لكن تسارع الأحداث وخروجها عن السيطرة جعلها تغير سياستها بحتمية معالجة الأزمة وحلها، حتى لا يتم توسع حجم المخاطر إلى دول أخرى أولها الجزائر[2]، وظهر حول الأزمة المالية اتجاهات خاصة بعد تدويل الأزمة في غضون أسابيع بع الانقلاب ونجد اتجاهين رئيسيين هما:

- الاتجاه الأول : بزعامة الجزائر بوركينا فاسو ويؤيدون الحل السلمي ويدعمونه.
- الاتجاه الثاني: بزعامة فرنسا يميل إلى الحل العسكري بالإضافة إلى المغرب.

فحاولت الجزائر معالجة الوضع مع دول أخرى إنطلاقا من:

- الحوار المباشر مع أطراف النزاع، باستثناء الحركات الإرهابية.

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

- تجنب الحل العسكري كحل أولي.
- تقوية السلطات المركزية في مالي بإعادة توحيد البلاد لضمان استقرار المنطقة.
- بعث مشاريع تنموية.

فكانت مفاوضات "بوركينافاسو" و ممثلي أنصار الدين لنبذ العنف والإرهاب تم في الجزائر، لكن فشلت المحادثات في الجزائر، وكان ذلك بسبب عدم تجاوب أطراف الصراع وغياب الثقة، والذي نسف كل محاولات التسوية من خلال اجتماعات الجزائر، أو واغادوغو مما دفع بالمتمردين إلى مواصلة أعمالهم القتالية، وفتح باب ترجيح العمل العسكري، وما أكسبه الشرعية طلب مالي الرسمي من فرنسا بحتمية التدخل، وعليه أوكلت المهمة إلى فرنسا ودول الإكواس بدعم من عدة دول للتدخل في مالي في 11 جانفي 2013[1]

غير أن التدخل الفرنسي في مالي مثل إرباكا كبيرا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تحولت لتكون أكثر لينا ناحية التدخلات الأجنبية، فرغم رفضها علنا أية مشاركة عسكرية إلا أنها لعبت المستغل للتدخل الأجنبي، عبر فتح أجوائها للطائرات الفرنسية باعتراف وزير الخارجية الفرنسية [2].

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بين ثنائية التهديدات اللاّتماثليّة والربيع العربي.

أضحت القارة الإفريقية من بين أهم المناطق و أجذبها للتحليل و الدراسة، ليس لأنها منطقة متطورة، و إنما لأنها أصبحت مركزا جذابا لمختلف التهديدات الأمنية، كالحركات الإرهابية الجريمة المنظمة، سقوط الأنظمة، ضعف اقتصادي، الأمر الذي أثر على أمن و استقرار القارة الإفريقية عامة و الجزائر بصفة خاصة، و هذا يتطلب مجهودات واسعة لمواجهة مثل هذه التهديدات. فقد لعبت الجزائر من خلال

[1]– بلعيد سمية: مرجع سابق.

[2]– عيسات فضيلة، مرجع سابق.

دبلوماسيتها دورا محوريا ي حل مشاكل القارة الإفريقية و المتمثلة في مواجهة التهديدات الآتماثليّة، ناهيك عن الدور الذي لعبته في دول الحراك العربي، هذا ما سيتم التفصيل فيه من خلال المبحث الثاني.

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللآتماثليّة على المستوى الإقليمي.

عملت الدبلوماسية الجزائرية على مواجهة التهديدات اللآتماثليّة من خلال أدوارها والمتمثلة في:

أولا: دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب:

من المتفق عليه أن الجريمة الإرهابية من الجرائم العالمي الخطيرة العابرة للحدود، استهدفت كثيرا من الدول، و منها الجزائر، و هو ما عجل بظهور توافق عالمي في الآراء بشأن الخطوة التي تشكلها في جميع أصقاع العالم، و خاصة في إفريقيا ، و بالتحديد في الساحل الإفريقي الذي أصبح بؤرة قواعد القانون الجنائي الوطني و الاتفاقيات الثانية، الإقليمية، و الدولية، فالجزائر و بعد عشرية سوداء و ما أفرزته من خسائر، ومن خلال الجهود الكبيرة أثمرت بالقضاء الشبه آلي على الجرائم الإرهابية، و حصرها بشكل فقال من خلال استراتيجياتها[1].

ومن هذا المنطلق كان تبوّأ الجزائر للدور الريادي إقليميا في مكافحة الإرهاب حيث أن الدور فرضه الواقع الإقليمي للجزائر من جهة والخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من جهة أخرى، وبهذا جاء عزم الجزائر على قطع دابر الإرهاب ومناداتها المتكررة في سبيل إقامة التعاون بلا تحفظ لمواجهة هذه الآفة، فقد

[1]– السايح بوساحية: "التجربة الجنائية و السياسة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014، ص5.

تكثفت الجهود الجزائرية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالجزائر اليوم تتعاون لحد بعيد مع المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة[1].

وفيما يخص إستراتيجية التعامل فقد أكدت الجزائر على وجوب العمل على عدم المساعدة في العسكرة الدولية لمكافحة الإرهاب، و إنما التأكيد على التعاون المغاربي الإفريقي. وبالتالي تغليب منطق الحل السلمي يجعلنا نتحدث عن تعاون مغاربي إفريقي مع منظمة الإكواس، ويعتبر التأكيد على هذا التعاون كرد فعل رافض لمبادرة الأفريكوم التي تسعى الولايات المتحدة لنقلها من قاعدتها بشتوتغارد بألمانيا إلى إحدى الدول الإفريقية الإستراتيجية مثل الجزائر أو جنوب الصحراء، أو النيجر[2].

وهذا نابع من تمسكها بمبدأ عدم التدخل الأجنبي. وتوّجت مساعي الجزائر لدى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إخلاء سبيل الرهينة المختطفة، بتبني مجلس الأمن لمشروع قرار يساهم في تجفيف أهم منبع لتمويل الإرهاب. وصادق مجلس الأمن في دورته 16247 على اللائحة رقم 1904 تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نزولا عند طلب تقدمت به في هذا الشأن ودافعت عنه باستماتة، وقامت بمساعي دبلوماسية كبيرة لدى الأعضاء الدائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة بعد ما تبنى الإتحاد الإفريقي لائحة في هذا السياق[3].

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– فكيري شهرزاد؛ ختو فايزة"الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاّتماثليّة في الساحل الإفريقي" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دورالجزائر الإقليمي ،المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

[3]– رقاب محمد" الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي(تجريم الفدية، رفض التدخل الأجنبي)" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

وقد أضحت الجزائر مطالبة ببناء إستراتيجية شاملة الأبعاد بهدف حماية أمنها خاصة بعد حادثة تغتورين بإيليزي. وما زاد من الثقل السياسي والدبلوماسي للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب هو الدعم الدولي الواسع الذي حصلت عليه في قضية تجريم الفدية السالفة الذكر، كون أموال الفدية تعتبر عاملا أساسيا في تقوية الجماعات واستمرار النشاطات الإرهابية التي أضحت تشكل المورد الحيوي كونه يشجع على خلق مجموعات وحركات إرهابية أخرى بجني المال.

وبناءا على هذا فإن الجزائر دافعت بقوة على مطالبها لدى الهيئة الأممية، كما لم تتوانى في التعبير عن أسفها من هذه الممارسات على اعتبار أن استجابة عدد من الدول للاستفزاز لا تقوم سوى بتشجيع الجماعات الإرهابية على الاستمرار في نشاطاتها، ملزمة بذلك الدول بأخذ موضوع تجريم الفدية مأخذ جد، بالنظر لانعكاساته الخطيرة على أمن المنطقة الإفريقية، داعية الجزائر بضرورة التنسيق والتعاون في مكافحة الإرهاب ودفع الفدية. فالجزائر كان لها دور محوري ولا يزال من خلال مبادراتها الدبلوماسية في مجال التعاون الدولي و الإقليمي لمكافحة الإرهاب[1].

ثانيا: دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة.

تمثل ظاهرة الجريمة المنظمة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل الصدارة في الاهتمامات الدولية و الوطنية، و هي تشكل تهديدا من أبرز تهديدات الدائرة الإفريقية، لأن الأمر هنا يتعلق بدول هشة على المستوى السياسي الاقتصادي و الأمني معا، خاصة على مستوى منعدمة في كثير من الأحيان، كل هذه الظروف أنتجت بيئة إجرامية متعددة الإيديولوجيات في هذه المنطقة، حيث انعقدت تحالفات بين

[1]– قلاع الضروس سمير "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية (قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسة و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2012،2013)، ص 85.

جماعات تهريب المخدرات و السلاح و بين الجماعات الإرهابية، إذ تقوم الأولى بتوفير المال في حين تؤمن الثانية الطريق لها للتنقل بأمان.

كل هذه الظروف جعلت الجزائر تلعب دورا إقليميا رياديا باعتبارها الحلقة الأهم في إفريقيا ، من منطق أنها تتسم بالاستقرار السياسي و الإمكانيات المادية و القدرات العسكرية والأكثر من ذلك خبرتها في محاربة الإرهاب المنتشر في الصحراء[1].

ففيما يخص تهريب الأسلحة الذي انتشر أكثر بعد ثورات الربيع العربي والذي مست بأمن الجزائر نظرا الشاسعة حدودها مع ليبيا، بدرجة سمحت بتنظيم القاعدة للقيام بتهريب الأسلحة و الشاحنات و الصواريخ، إذ تسير التقارير إلى أنه منذ بداية الحرب الليبية تم تهريب 10 آلاف قطعة سلاح فردية، و 2000 رامية قذائف آ ربي جي، وغيرها ما دفع بالجزائر لإعداد خطة عسكرية من شأنها التصدي لعصابات التهريب من خلال توسيع آفاق الرقابة على مختلف الأصعدة.

ونظرا لعجز معظم الدول عن فرض الأمن على حدودها، وجدت بعض التنظيمات السرية فرصة لتهريب الأسلحة والمخدرات على امتداد الصحراء، وهو ما دفع بالجزائر إلى التأكيد على وجوب التعاون الإفريقي– المغاربي والتنسيق بين الدول المعنية[2].

وفيما يخص طرح الجزائر فقد جاء تبعا لمقولة"روبرت ماكنامارا" التنمية جوهر الأمن إذ يجب أن نؤتي بساسة للتطور الاقتصادي، و هنا نلمس تأكيد البلاد على التنمية الاقتصادية لأننا ندرك بشكل فعلي الترابط الموجود بين التنمية و الأمن، فالأمن في ظل غياب النمو الاقتصادي، و بالتالي التنمية الإنسانية بأوسع

[1]– كويحل فاروق" مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

[2]– فكيري شهرازاد، ختو فايزة، مرجع سابق،

معانيها، فلا تنمية في ظل غياب أطر الأسف و الاستقرار و بهذا رأت الجزائر وجوب تفعيل المشاريع التنموية. كما تم التأكيد على خطة منهجية موضوعية لتنظيم الأشغال و الأهداف المسطرة التي تشمل على وجه التحديد تعزيز التعاون الإقليمي و الدولي، مع تحديد نقاط الضعف و الاحتياجات بالإضافة إلى تعبئة الموارد و كافة الخبرات إلى جانب تحديد المجالات ذات الأولوية المتمثلة في أمن الحدود، و التعاون القانوني والقضائي، إلى جانب التعاون بين مختلف أجهزة الشرطة[1].

وعليه تؤكد الجزائر على مدى خطورة تناسي التهديدات العابرة للحدود كالجريمة المنظمة و سلبياتها، كونها أصبحت عاملا لزعزعة الأمن الإقليمي والدولي ككل. وبالتالي نلمس من خلال محاولة الجزائر لعب دور محوري فيما يخص القضايا الإفريقية خاصة في مجالها الحيوي، فما يحدث في إفريقيا اليوم بإمكانه أن يؤثر على أمن الجزائر، و الأمن الإقليمي ككل، فالحدود أضحت مائعة تعبرها جملة من التحديات، وهذا ما يدفع بالجزائر التي تتصدرها المخاطر من كل الجهات الجغرافية لأن ترسم إستراتيجية أمنية مستقبلية، حتى تستطيع من خلالها أن تواجه تحديات الأمس والغد[2].

ثالثا: دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الحديث عن دور الجزائر في مكافحة هذه المعضلة نابع من أسباب قوية ترجع في مجملها لموقع الجزائر الإستراتيجي المحفز على الهجرة نظرا لتمتعها بحدود شاسعة في مختلف جهاتها، فالمساحات المترامية الأطراف كانت من العوامل البارزة من حيث صعوبة مراقبتها،مما تشكل تشجيعا قويا للمهاجرين

[1]– المرجع نفسه.

[2]– المرجع نفسه.

غير الشرعيين. وبهذا تشكل الهجرة غير القانونية ظاهرة مقلقة، والأمر يتطلب مواجهتها بالقضاء على أسبابها التي لا تخرج من نطاق كونها أسباب اقتصادية، اجتماعية، وسياسية[1].

والدارس لدور الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة يلاحظ ان الحكومة الجزائرية عملت على تبني الإستراتيجية التالية و التي تتمحور حول:

1- **معرفة التدفقات:** من أجل سيطرة أفضل على التدفقات، وعت الدولة الجزائرية بضرورة معرفتها،وبناءا عليه، ومنذ سنة 2000 تنتشر الشرطة الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، كما يجري منذ سنوات إنشاء معهد للبحث و الدراسة حول الهجرات.

2- **السيطرة على التدفقات:** فالجزائر مكلفة بالسيطرة على الهجرة غير القانونية حيث تتوزع بيانات الشرطة الوطنية المتعلقة بالسيطرة على الأجانب المتواجدين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أنواع من الأعمال كالتوفيق، السجن والطرد، الحكم المتسامح.

3- **التعاون:** فالجزائر وفي إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة، تولي اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي والأورومتوسطي، لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، و ذلك من خلال التعاون مع الدول الأوروبية، والتعاون الإقليمي، وفي هذا الإطار تشارك في منظمة النيباد، وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار كاتفاق التعاون الأمني مع مالي[2]. كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على إضفاء فاعلية أكبر على التعاون لمكافحة هذه الظاهرة من خلال محاربتها، ومقاومتها، وذلك من خلال وضع الإجراءات التالية:

---

[1]- بوحميدة عبد الكريم" أولاد النوي مراد"دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

[2]- بوحميدة عبد الكريم:مرجع سابق.

- تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين و بناء قدرات العاملين.
- تشيع الانضمام إلى الاتفاقية الدولية في هذا المجال و تطبيقها بصفة فعلية.
- كما عزمت الجزائر على تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة غير القانونية من خلال إطار قانوني لمكافحة الهجرة غير القانونية، وذلك من خلال إجراء تغيرات على التشريعات الجزائرية، بموجب قانون رقم 11-08 الصادر بتاريخ 21 جويلية 2008، الخواص بدخول و إقامة و تنقل الأجانب في البلاد[1].

وترى الجزائر في هذا الصدد و تشدد على ضرورة التعاون و تحمل المسؤولية بين بلدان المنشأ و العبور، و البلدان المقصودة لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية لأن الإجراءات القانونية والتشدد.

المطلب الثاني : الدبلوماسية الجزائرية و الربيع العربي.

"الربيع العربي" هذا المصطلح أطلق لوصف حالة التغيير التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية، إثر موجة الحراك الشعبي الممثل بالثورات الشعبية، التي رافقها بعض أعمال العنف في بعض هذه الدول[2].و قد كان العامل الاجتماعي المعني بتحريك تلك اللحظة التغيير في العالم العربي، و قد وصف بالربيع العربي تيمنا بالحركات الاجتماعية التي سادت أوروبا في القرن الماضي[3].

كانت هذه التغيرات شاملة، بحيث انطوت على عنصري المفاجأة من حيث التوقيت، وانعكاساتها الإقليمية

---

[1]-المرجع نفسه.

[2]- أحمد عبد الكريم" غياب الإيديولوجيا عن الثورات العربية"، دراسات دولية، العدد:51، ص162.

[3]- بلقيس محمد جواد"سوسيولوجية ثورات الربيع العربي(دراسات تحليلية لفعل الثورات العربية)، مجلة العلوم السياسية، العدد:44، ص235.

والدولية، فقد أحدثت هذه الأخيرة جملة من التغيرات و التبدّلات الجيوسياسية[1]. بقيت في مقابل ذلك الجزائر بمعزل–نسبيا– عن هذا الحراك العربي، غير أنها كانت مطالبة بالتعامل مع مختلف الإفرازات الناجمة عن التغيرات التي عرفتها بعض الدول العربية، فالتغيرات التي عرفتها بعض دول الجوار كتونس وليبيا كانت مصدر القلق الحكومة الجزائرية وذلك لعدم الاستقرار السياسي[2].

وفي خضم هذا التغيير بقيت الجزائر ملتزمة ومحافظة على مبادئها العامة لسياستها الخارجية والتي ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث رفضت الجزائر التدخل لصالح أي من الأطراف مع إصرارها على احترام المبادئ العامة للشرعية العربية والدولية، وهو الموقف الذي عبرت عنه الجزائر خلال اجتماعات الجامعة العربية، من خلال الامتناع عن دعم قوى المعارضة التي تلقت دعما سياسيا وعسكريا، من بعض الدول العربية الأخرى خاصة في الحالة الليبية[3].

وقد رمت الأوضاع الأمنية والسياسية في دول الجوار بثقلها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية، وذلك في مسعى لرسم مقاربة جديدة وفق التغيرات الحاصلة في تونس وليبيا، وبالنظر إلى التطورات الأمنية والسياسية المتسارعة التي تعرفها، فإنها فرضت على الجزائر جهودا إضافية للمراقبة و تأمين الحدود[4].

و قد صرح وزير الخارجية السابق مراد مدلسي أن الجزائر اتخذت مواقف مسؤولة خلال أحداث الربيع العربي، و أو ضح في لقاءه مع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة أن المواقف التي أعلنت عنها الجزائر خلال الأحداث التي عاشتها بعض الدول جاءت منسجمة مع مبادئها التي ظلت تحكم الدبلوماسية الجزائرية

---

[1]– عمار حميد ياسين؛عبير سهام مهدي"العوامل الداخلية والخارجية للتغيير في المنطقة العربية"، دراسات دولية، العدد: 58، ص77.

[2]– رداف طارق: مرجع سابق، ص2.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– بوهلالي سهام: مرجع سابق.

على مدى عقود. كما شدد الوزير على ضرورة النظر بعين واقعية ورؤية حقيقية للحلول التي تعمل على علاج الأزمات بما يعرض مصالح الشعوب إلى الخسائر الفادحة ماديا وبشريا.

فبالنسبة لتدخل الناتو في ليبيا سعت الجزائر في إطار تأييدها للحل السلمي للمشكلة إلى انتقاء طريقة تحقيقه عن طريق التدخل الأجنبي الذي تبناه الحلف الأطلسي، و رفضت تدويل القضية، و هذا ما جعلها لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي عقدت حول الوضع في ليبيا، و ترى أن الجهة المسؤولة عن أي وساطة هي الإتحاد الإفريقي[1].

وفي هذا الصدد فقد أيدت وزارة الخارجية الجزائرية مبادرة الاتحاد الإفريقي الرامية إلى ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية، وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة. وقد أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي، وكان تأييد الجزائر لتلك المبادرة نتيجة الاتهامات التي وجهت للجزائر والتي كان الهدف منها الإساءة لسمعة الجزائر، والتي تسعى بوضوح إلى دفع الجزائر إلى الوقوف مع طرف ضد آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بليبيا الشقيقة[2].

كما أن المقاربة الأمنية الجزائرية وفي تعاملها مع عناصر التهديد في ليبيا تعتقد بأن الإجراءات الأمنية ضرورية لكنها غير كافية لتقليص التهديدات الناتجة عن الأوضاع السياسية في ليبيا، وعلى هذا الأساس تقوم الدبلوماسية الجزائرية أو المقاربة الجزائرية على الافتراض بأن أحسن وسيلة لمواجهة التهديد الأمني هي بإعادة بناء ودعم المؤسسات السياسية في ليبيا، على اعتبار أن المؤسسات الانتقالية القائمة لم تتمكن من

---

[1]– خالدي عبد الكامل: دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2014.

[2]– منى حسين عبيد: أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، العدد 51، ص ص، 41، 42.

فرض سيطرتها الكاملة على الأراضي الليبية التي تبقى تحت سيطرة مليشيات مسلحة ذات ولاءات قبلية وإيديولوجية مختلفة، ولا تعترف بالسلطة إلا من حيث الشكل[1].

أما بالنسبة للوضع في تونس فقد كان مختلفا نسبيا، حيث أبدت السلطة الجديدة في تونس بعد الإطاحة بالرئيس السابق "زين العابدين بن علي" تفهمها لموقف الجزائر الحيادي من التغيرات السياسية، وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في مجالات متعددة، من خلال العلاقات الاقتصادية التي تعززت باتفاقيات تجارية، تمنح وضعا تفصيليا لعمليات مراقبة الطرفين، إضافة إلى تقديم الجزائر لمساعدات مالية في شكل منح وقروض بدون فوائد، بلغت قيمتها 100مليار دولار، وكذلك التعاون بين الطرفين من خلال تكثيف الجيش والقوى الأمنية الجزائرية لعمليات مراقبة الحدود، والتنسيق في مجال المعلومات بين كل الجزائر وتونس.

ورغم دخول الدولتين في بعض مراحل الشك بسبب الترويج لفرضية دعم الجزائر لمخططات تستهدف الأمن والاستقرار في تونس إلا أن المرحلة سرعان ما انتهت باستئناف الزيارات بين مسؤولي البلدين، وكذلك الحملات الصحفية المشتركة التي تضمنت نفيا جزائريا تونسيا لهذه الاتهامات، وعليه فقد ساعدت العلاقات المميزة بين الجزائر وتونس على تأسي حالة من الانسجام بين مواقف البلدين، حتى مع عدم التدخل الجزائري لصالح قوى المعارضة،أثناء الحراك السياسي الذي أطاح بالنظام السابق عكس ما هو عليه الحال في ليبيا[2].

ومن هذا المنطلق فقد رد الوزير على الانتقادات التي وجهت لأداء الدبلوماسية الجزائرية بعدم مسايرة الربيع العربي، نافيا ما أسماها " كل الإدعاءات التي حاولت إعطاء الانطباع بعدم مسايرة الموقف الجزائري

---

[1]– رداف طارق: مرجع سابق، ص13.

[2]– المرجع نفسه.، ص ص، 14،15.

الرسمي للأحداث"، بخصوص التطورات في تونس وليبيا، مؤكدا على الانسجام الكامل في المواقف بما يراعي مصلحة الجزائر العليا، ومصالحها الإستراتيجية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العربي[1].

المبحث الثالث : واقع الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية .

إن عزم الجزائر على قطع دابر اللاأمن في قارة إفريقيا ، ومناداتها المتكررة في سبيل إقامة التعاون بلا تحفظ من أجل استتاب الأمن والسلم على مستوى الإقليمية، سعت هذه الأخيرة جاهدة وعبر مبادراتها الدبلوماسية المختلفة لعقد اتفاقيات، وندوات خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وتحقيق الشراكة في المجال الأمني والتنموي. غير أن هذا المسار الدبلوماسي، واجه ولا يزال يواجه بعض الإشكاليات التي حالت دون وصوله إلى الهدف المنشود ألا وهو الأمن الإقليمي، هذا ما سيتم التفصيل فيه خلال المبحث الثالث .

المطلب الأول : المبادرات الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الأمن الإفريقي.

تعددت مبادرات الدبلوماسية الجزائرية لتعزيز الأمن الإفريقي حيث نجد :

1. الاتفاقات التي وقعت للتعاون للقضاء على الإرهاب .

تشكل الاتفاقيات الإطار القانوني الذي تتضافر ضمنه مختلف اتفاقيات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب .حيث تعد الجزائر البلدان القليلة السباقة إلى وضع إطارا قانونيا وشامل لمكافحة الإرهاب والوقاية منه، مثل المرسوم التشريعي المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، 30 سبتمبر 1992، والذي عدل واستكمل بمرسوم 9 أفريل 1993 ، وكذا القرار المؤرخ في 25 فيفري 1995 المعدل والمكمل للقرار المتعلق بالقانون الجزائي الجزائري ، الصادر في 8 جوان 1996 ، الذي جعل القانون الجنائي متلائما مع الوقائع والتطورات

[1]– خالدي عبد الكامل: مرجع سابق.

المتعلقة بالنشاطات الإرهابية داخل الوطن أو العابرة للأوطان ، كما يعتبر القانون 08/1 المؤرخ في 26 أوت 2001المعدل والمكمل لقانون الإجراءات الجزائية النص المرجعي بخصوص الأعمال الإرهابية .[1]

كما صادقت الجزائر على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب منها :

- اتفاقية منع تصنيع و تطوير وتخزين الأسلحة البكتيريولوجية أو السامة و تدميرها ، في 10 أفريل 1972 .
- الاتفاقية الدولية ضد اخذ الرهائن 17 ديسمبر 1979 .
- الاتفاقية الدولية لمعاقبة العمليات الإرهابية باستخدام القنابل 15 ديسمبر 1997 . [2]
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22 1998.
- الاتفاقية الدولية لمعاقبة تمويل الإرهاب 9 ديسمبر 1999 .
- الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان 15 نوفمبر 2000 .
- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه 14 جويلية 1999 : حيث ساهمت الجزائر في إخراج هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من خلال منع ومكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة التي انعقدت في الجزائر في الدورة العادية الـ: 35 لقمة منظمة الوحدة الإفريقية ، ودخلت حيز التنفيذ في 6 جوان 2002 ، حين صادقت عليها 40 دولة افريقية ، من خلال تعهد الدول بمكافحة الإرهاب داخليا و إعطاء الأولوية للمصادقة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .[3]

---

[1]– منير موسى أبو رحمة" الدبلوماسية الجزائرية و قانون تحريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ، دور الجزائر الإقليمية ، المحددات و الأبعاد ، المنظم في قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تبسة ، 2014، ص21.

[2]– منير موسى أبو رحمة: مرجع سابق.

[3]– قلاع الضروس سمير ، مرجع سابق ، ص 93 .

- إقرار إنشاء المركز الاجتماعي العالي المستوى للاتحاد الإفريقي حول الوقاية من الإرهاب و مكافحته بالجزائر 12 سبتمبر 2002 .
- المنتدى الإفريقي للسلم 17 نوفمبر 1999 ، الملتقى الدولي حول العولمة و الأمن 4 ماي 2002 .
- المؤتمر العالمي الأول للسلم والتضامن 3 جويلية 2002 .
- الاجتماع العالي المستوى للاتحاد الإفريقي و الوقاية من الإرهاب و مكافحته 11 سبتمبر 2002 .
- كما قدمت الحكومة الجزائرية في 27 ديسمبر 2001 إلى لجنة مكافحة الإرهاب تقريرها حول مجموعة من الإجراءات المتخذة للوقاية من الإرهاب و مكافحته و تقريرها التكميلي في 22 أوت 2002 [1] .

كل هذه الاتفاقيات و غيرها ساهمت بشكل ولو بسيط في استتب الأمن على مستوى القارة الإفريقية .

ثانيا : مساعي تحريم الفدية.

تعد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المرجعية الأساسية في هذا المجال ، والتي يكمن أن تستفيد منها الدول الإفريقية في إطار مواجهة هذا التهديد ، فقد تضمنت إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب عدة أبعاد ، سياسية، اجتماعية، اقتصادية وعسكرية . كما استغلت الجزائر مختلف المناسبات والمنابر الإقليمية والعالمية لطرح خبراتها وتسويق مقاربتها في مجال مكافحة الإرهاب القائمة بالأساس على الجمع بين الردع والمواجهة الميدانية للجماعات الإرهابية. وتفعيل مسارات التنمية لتجفيف منابع الجماعات الإرهابية حيث تكللت الجهود الدبلوماسية في هذا الشأن بمساعي تحريم الفدية للجماعات الإرهابية . فقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في استصدار مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين بعد أن أقنعت " الاتحاد الإفريقي"

[1]– منير موسى أبو رحمة ، مرجع سابق ، ص 22.

و"الجامعة العربية " بضرورة تبني مشروعه .[1] وبهذا تمكنت الجزائر من إدراج بند خاص بتحريم دفع الفدية باي شكل من الإشكال للمنظمات الإرهابية في توصيات الـ122 للاتحاد البرلماني الدولي ببانكوك. وقد أوضح مصدر من الوفد الجزائري المشارك في هذه الدورة أن المقترح الذي تقدمت به الجزائر قد تم تأسيسه استنادا إلى لائحة مجلس الأمن الدولي . وقد تم إدراجه كبند في البيان الختامي وفي التوصيات التي توجت أشغال هذه الدورة بعد مساعي حثيثة قام بها الوفد الجزائري، والتي سبقتها تحركات للجزائر على أكثر من صعيد[2].

وفي هذا الصدد يشارك إلى تصريح وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي " على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، شهر سبتمبر 2010 : " العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمية والإقليمية و الإفريقي وضمن الأمم المتحدة في مجال مكافحة آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية سيساهم بشكل كبير في محاربة التطرق والتحريض على الإرهاب وتصريح مستشار رئيس الجمهورية " كمال رزاق بارة ":"تحصل ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أكثر من 50 مليون اورو " من مجموع الفديات التي تدفعها الدول الغربية نظير إطلاق سراح رعاياها المختطفين، فضلا عما يزيد 100 مليون اورو"حصلتها على شكل خدمات وهبات غير مباشرة"[3].

ومنذ أزيد من سبعة أعوام قامت الجزائر بحملات دبلوماسية منظمة من اجل شرح المخاطر التي تنجز عن دفع الفدية للإرهابيين الذين اتخذوا من اختطاف الرعايا الغربيين في منطقة الساحل والصحراء الكبرى وسيلة لتمويل الأعمال الإرهابية بعد التضييق الذي فرضته عمليات مكافحة الإرهاب خلال عقد

---

[1]– منصور لخضاري" المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد المنظم في قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص 14 .

[2]– منير موسى أبو رحمة ، مرجع سابق ، ص ص ، 21 ،22 .

[3]– رقاب محمد: مرجع سابق، ص9.

التسعينيات. وقد عبرت الجزائر استنكارها للجوء الدول الغربية مثل ألماني إلى دفع أموال طائلة بملايين الدولارات للجماعات الإرهابية من اجل تحرير الرهائن ، وقد طرحت هذه المسالة بجدية على اثر اختطاف الرعايا الألمان في الصحراء سنة 2003 ، والذي انتهى بدفع فدية تحولت فيما بعد إلى مصدر أول لتمويل الإرهاب .[1]

ثالثا : ندوة الجزائر الدولية للشراكة والأمن والتنمية

تعاني دول القارة الإفريقية وبالأخص الدول الساحلية (الساحل الإفريقي) من ضعف وعجز كبيرين في جميع المجالات، خصوصا العسكرية منها، فالوضع في هذه الدول سيء جدا و يبعث للقلق بسبب ما يطرحه هذه الوضع من تحديات كبيرة أمام حكومات تلك الدول كون هذه الأخيرة تعد من أكثر الدول فقرا وفشلا في العالم بسبب عدة عوامل منها تداعيات الحقبة الاستعمارية السابقة التي مرت بها المنطقة، وكذلك انتشار الجهل والخوف والتخلف والأمية والفقر، من خلال غياب البنية التحتية التي تساعد على تحسين الوقع الاقتصادي، فضلا عن كونها منطقة تعرف بعدم الاستقرار السياسي، كل هذه العوامل وأخرى جعلت من الجزائر تنتهج مقاربة أمنية جزائرية متمثلة في إعادة الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية والتعاون[2] في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وبهذا احتضنت الجزائر " ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية"، بتاريخ 07 و08 سبتمبر 2001، كتجسيد لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر)، المنعقد بتاريخ 20 ماي بالعاصمة المالية "باماكو"، أين التزمت الجزائر بتنظيم ندوة دولية شارك فيها 38

[1]– محمد مهدي عاشور: إفريقيا والحرب عاى الإرهاب، بحث منشور، 2013، ص28.

[2] – قلاع الضروس سمير: مرجع سابق، ص96.

وفدا ما بين دول شركاء إقليميين ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، لتعتبر أول ندوة لبحث إشكاليات الشراكة في منطقة الساحل في مجال الأمن والتنمية[1].

ووفقا لشعار الندوة انطلقت الجزائر في مقاربتها الأمنية، من مبدأ "نحن" والمتمثل في دول الميدان، أما فيما يخص شعار "هم" فيتمثل في الشركاء الأجانب خارج الإقليم.

ومن الناحية العملية فقد سخرت الجزائر ترسانتها الأمنية والعسكرية لإنجاح مقاربتها في المنطقة، وبهذا فالجزائر تحوز على سياسة أمنية من خلال هذه المقاربة، والتي تتمثل في ثباتها بمعنى أن للجزائر خطة عمل وإستراتيجية تشارك بها في جميع المناسبات الإقليمية والدولية، وتعتمد هذه المقاربة على مجموعة من المحاور والتي تتدرج في النقاط التالية:

1- تعبئة الدول الساحلية من خلال دعوة الجزائر للمجتمع الدولي إلى دعم هذه الدول ومحاولة سد النقائص التي تعاني منها.

2- دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار.

3- مواصلة التعاون الدولي البيني للدول الساحلية.

4- تحديد العناصر التي تؤدي للإرهاب وآليات مواجهة هذه الظاهرة.

5- ضرورة تكثيف جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إعادة إدماج هذه الدول بمختلف المستويات في المنظمة الإفريقية.

6- تعزيز الأمن الفكري لشعوب المنطقة[2].

[1]- ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية، الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011، ص22.

[2]- قلاع الضروس سمير: مرجع سابق، ص97.

المطلب الثاني: إشكاليات الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي.

رغم أن الدبلوماسية الجزائرية تمتلك من الإمكانيات التي تسمح لها بممارسة نفوذها على المستوى الإقليمي، إلا أن العديد من الصعوبات تعيق هذا المسعى، ومن أهم هذه الصعوبات نجد:

1. تأثير المشكلات الداخلية على المكانة الخارجي:

عرفت الجزائر أزمة أمنية خطيرة خصوصا مع بداية 1992، حيث تراجع دور الجزائر الدبلوماسي بشكل كبير، وأصبحت مواقفها الخارجية عبارة عن رد فعل على الانتقادات الدولية للوضع الداخلي في البلاد، ولم تتفاعل مع هذه الانتقادات بشكل فعال، فبعد أحداث أكتوبر 1988 دخلت الجزائر في وضع لا يسمح لها بأداء أي نشاط خارجي بالشكل المعهود ولم تع تتفاعل مع الأحداث الدولية بسرعة سواء تعلق الأمر بتقديم الاقتراحات أ التأثير في السياسة الدولية، سواء ضمن العلاقات الثنائية أو على المستوى الجهوي أوالدولي،

ورغم أن الأزمة التي عرفتها الجزائر والتي كانت داخلية إلا أن انعكاساتها تجاوزت حدودها، فقد صادف حدوثها مع تولي الجزائر رئاسة الاتحاد المغربي، وهو الأمر الذي انعكس على أدائها، فقد كانت منشغلة بمعالجة أوضاعها الداخلية الخطيرة على حساب القيام بمهامها على المستوى المغاربي، فلم تستطع حتى عقد اجتماع لمجلس الرئاسة أثناء رئاستها له[1].

ونتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر عقب إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 تباينت المواقف الدولية تجاه الوضع في الجزائر، فهناك اتجاه أيد تدخل الجيش ومنعه الحركة الإسلامية من الوصول إلى السلطة، وكان على رأسه فرنسا، أما الاتجاه الثاني فقد ندد بالأمر وقدم المساعدة للحركة الإسلامية ويتزعمه الولايات

[1]– ويكن فايزة: تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية (الإمكانيات، المظاهر والتحديات)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الٍيمي، المحددات والأبعاد، المنظم بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2014، ص17.

المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت آنذاك الجزائر دولة متهاوية، وهذا الموقف أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين، واعتبرت الجزائر ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية[1]، هذا الوضع خلق ضغطا كبيرا على الجزائر خاصة على المستوى الخارجي.

2. التنافس الأجنبي في المنطقة:

خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مما أدى إلى التأثير على العلاقات الخارجية للجزائر، وزاد ذلك عقب التدخل الفرنسي في مالي، وتدخل هذه القوى في المشكلات التي تعرفها المنطقة كقضية الصحراء الغربية.

3. عدم وضوح استراتيجيات الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الثورات في المنطقة:

فالجزائر في إطار تأييدها للحل السلمي في ليبيا، فهي انتقدت طريقة تحقيقه عن طريق التدخل الأجنبي الذي تبناه الحلف الأطلسي، ورفضت تدويل القضية، وهذا ما جعلها لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي عقدت حول الوضع في ليبيا، وترى أن الجهة المسؤولة عن أي وساطة هي الاتحاد الإفريقي[2]. كما بقيت صامتة تجاه الثورات العربية في كل من تونس ومصر، واعتبرت ذلك من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية التي لا تزال تتمسك باحترامها، والتي لا يجوز المساس بها احتراما لكافة المواثيق الدولية، وقد ترجمت ذلك بمجموعة من التصرفات البراغماتية مع الحكومات الانتقالية والبديلة والتي عرفتها الدولتان بعد الانتخابات.

[1]–المرجع نفسه: ص18.

[2]– أحمد إدريس وآخرون: الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد 06، سبتمبر 2011، ص6.

والموقف الجزائري من الثورات العربية الذي اتسم بالحياد يفسر عدم استتباب الأوضاع الداخلية لا سيما ما عرفته من أحداث تزامنا وما كان يحدث في تونس ومصر بداية 2011، وهذا ما جعل اتجاهات الدبلوماسية الجزائرية تتراوح بين المشاركة في الشؤون الدولية تارة والانطوائية تارة أخرى، فقد عرفت الدبلوماسية مشاركة فعالة في الشؤون الدولية خلال انفراج الأوضاع الداخلية، في حين تحول في العديد من المرات إلى الدبلوماسية الانطوائية[1].

هذا بالإضافة إلى عدة عوامل نذكر منها :

- المنافسة الشرسة خاصة في الملف الليبي والمالي، خاصة ما تقوم به دولة المغرب في هذا الإطار.
- الضعف في تنويع العمل الدبلوماسي، فالعمل الدبلوماسي معقد ومجزأ ومتخصص، غير أن الجزائر تعتمد في دبلوماسيتها فقط على وزارة الخارجية، نافية الدبلوماسية الثقافية، المؤسساتية، البرلماني....الخ.
- افتقار الدبلوماسية الجزائرية إلى عنصر قوة إضافي يساندها، والمتمثل في القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات والانفتاح الاتصالي، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة، لكن سرعة التغيير ونموذج الانتفاضة بتونس والتحالف الدولي الإقليمي ضد نظام "القذافي" في ليبيا أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط بحسب المصالح، وبعد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق "سيكس بيكو"[2].

[1]– مسيح الدين تاسعديت: مرجع سابق.

[2]– بن عائشة محمد الأمين: أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية، دراسات دولية، 2014، ص8.

خلاصة الفصل الثالث :

في الأخير نستنتج أن الدبلوماسية الجزائرية تعتبر عبر التاريخ ناجحة بامتياز، فقد فرضت إيقاعها على المستوى الدولي قبل الإقليمي، فلم يصعب عليها حل عديد القضايا الحاسمة والنزاعات الدامية المستعصية طيلة العقود التي خلت الاستقلال. كما تميزت بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، وساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه القارة الإفريقية كالإرهاب والجريمة المنظمة.....الخ.

كما تميّزالنشاط الدبلوماسي بحركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب للتعاطي معها، وبهذا حظيت الدبلوماسية الجزائرية بالتقدير والاحترام، رغم التحيات التي تواجهها، ورغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول أنّ هذه الدّراسة عملت على الإحاطة بمختلف جوانب الأمن الإقليمي، كأحد أبرز مجالات العلاقات الدوليّة، سواء كان ذلك في الإطار التعاوني العسكري أو الإقتصادي. حيث يمثّل هذا الأخير ميدانا يعمل على تأمين مجموع من الدّول داخليّا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار عبر مختلف أشكاله، ومهما تعدّدت مميّزاته.

والأمن الإقليمي عادة ما يفعّل بمختلف أدوات السياسة الخارجيّة لهذه الدّول. حيث تعتبر الدبلوماسيّة من ضمن هذه الأدوات التي طالما عملت على استتباب الأمن والاستقرار في محيطها الجواري.

ويندرج تناول موضوع "دور الدبلوماسية في تعزيز الأمن الإقليمي –الجزائر أنموذجا–ضمن هذا الإطار، فإفريقيا كانت على مر تاريخ الجزائر المستقلة وإلى يومنا هذا هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضاؤها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركيتها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، سيما وأن دول القارة السمراء أثبتوا دائما دعمهم لخيارات ومواقف الجزائر الخارجية، فقد شهد تاريخ الجزائر مواقف وبطولات أكدت على قدرتها على التعامل مع أعضاء المجتمع الدولي لا سيما الطابع الدبلوماسي منها.

وقد تبلورت تدريجيا ملامح الدبلوماسية الجزائرية غداة الاستقلال بواسطة هيئات نشطة عملت على تقديم مساعدتها في تسوية نزاعات دولية وإقليمية وحل العديد من الخلافات في دائرة الإفريقية لإرساء قواعد التعايش السلمي. ويجدر التنويه أيضا إلى أن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية وأساليب تعاملها مع النزاعات الدولية يتكامل مع الشرعية الدولية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية وعلى مدى سنوات الاستقلال سعت جاهدة إلى مساندة القضايا العادلة كحق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها، ولعبت دورا فعالا في تعزيز السلم والاستقرار خاصة بالنسبة لانتمائها الإفريقي، فلم تقف الجزائر منذ

استقلالها موقف المتفرج من قضاياها الإقليمية بل عملت على مساندتها ودعمها ومحاولة حلها بطرق سلمية بعيدة عن العنف والتطرف.

هذا وبالنظر إلى حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والمتمثل في العشرية السوداء حيث تراجعت فيها الدبلوماسية الجزائرية كثيرا، ولكن تمكنت الجزائر من استعادة مكانتها على الصعيد الإقليمي وكذا الدولي، حيث تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، وساهمت بذلك في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه القارة السمراء كالقضايا المتعلقة بالإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.....الخ

لكن وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر لإبراز مكانتها والتأثير في المجال الجغرافي المحيط بها،إلا أن التذبذب وعم الاستقرار هو الميزة الأساسية في المواقف الخارجية للجزائر في تعاملها مع مخرجات الربيع العربي، كما أنها تتميز بعدم الوضوح مع الثورة في تونس وليبيا، وهذا ما يترجم بافتقار الجزائر إلى سرعة التكيف مع الأحداث الإقليمية التي تعنيها مباشرة.

ومنه يمكن القول أن الجزائر في عقدي الستينات والسبعينات كانت ذات دبلوماسية فاعلة بدعمها لحركات التحرر وإسماع صوتها بشأن مختلف القضايا عبر عديد المنابر، لكن سرعان ما انطفأت تلك المنابر المناوئة للإمبريالية، لتعوضها منابر براغماتية بحتة، فقد تبنت الجزائر دبلوماسية منهجية في دول الحراك العربي (تونس وليبيا) وهي بذلك لا تشبه أبدا دبلوماسيتها القوية والجريئة لسنوات الستينات والسبعينات.

قائمـــة المراجـــــع

أولا : المراجع باللغة العربية .

- الكتب:

1- أبوعامر علاء ، العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم –الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

2-الألَوسي همام هشام، الدبلوماسية خصائصها الأساسية و تعاملاتها في المجالات الدبلوماسية و القنصلية والبروتوكولية الاتيكيت و العلاقات الدولية متعددة الأطراف،الرباط: دارالقلم،2007.

3- السيّد حسن عدنان ، نظريّة العلاقات الدوليّة، ط3، بيروت: مجد المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنشر والتوزيع، 2010.

4-الدسوقي سيد إبراهيم ، العلاقات الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار النهضة العربيَة،2007.

5- الرضا هاني، العلاقات الدبلوماسية و القنصلية و تاريخها – قواعدها و أصولها ، ط2 ، بيروت :دار المنهل،

6- الشامي علي حسن ، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية،ط5، عمان: دار الثقافة، 2011،.

7- الفتلاوي سهيل حسين ، الحصانة الدبلوماسية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2009.

8-ـــ، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الثقافة،2009.

9- ـــ، الدبوماسية الدولية (دراسةمقارنة بالقانون الدولي المعاصر)،عمان: دار الثقافة،2005.

10- المغاريز عاطف فهد ،الحصانة الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق،عمان: دار الثقافة، 2009.

11- بن القبي صالح ، الدبلوماسية الجزائرية بين الامس و اليوم، Editionner 2002.

12- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الايريتيرتية، بيروت، دارالجيل للنشر2010.

13- ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإدارة المفاوضات،الأردن:دار المسيرة، 2000.

14- حامد ربيع، نظرية الامن القومي و التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة: دار الموقف العربي،1984.

15- خلف محمود ، الدبلوماسية النظرية و الممارسة، عمان: دار زهران،2010.
16- شباط فؤاد ، الدبلوماسية، حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1996.
17- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
18- عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط،عمان: دار إبن بطوطة،2013.
19- غازي حسين صباريني، الدبلوماسية المعاصرة:دراسة قانونية،عمان:دار الثقافة،2009.

20- فادي خليل؛محمدحسَون؛عبد العزيز منصور، تاريخ الدبلوماسية، دمشق: منشورات جامعة دمشق،2008.
21- فرج أنور ، النظرية الواقعيّة في العاقات الدوليّة.دراسة مقارنة في ضوء النّظريّات المعاصرة، كردستان: مركز للدّراسات الاستراتيجيّة،2008.
22- كشك أشرف محمد عبد الحميد ، تطور الأمن الخليجي منذ عام2003 دراسة في تأثير استراتيجيَةحلف **الناتو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012.
23- مصباح زايد عبد الله ، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، 1999.
24- مظلوم محمد جمال ، الأمن غير التقليدي ، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012
25- يوسف حسن يوسف، الدبلوماسية الدولية ، القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، 2011.

- الموسوعات:

1- الجسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان: دار النّهضة العربية، 2008.

2- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن.

3- مارتن غريفش؛ تيري أوكلاهان ، المفاهيم الأساسيّة في العلاقات الدولية ، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربيّة المتّحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2008.

- المجلات.

1- أخميس حنان ،"تاريخ الدبلوماسية "،دراسات دولية.

2- إدريس أحمد وآخرون: الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد 06، سبتمبر 2011..

3- الحربي سليمان عبد الله «مفهوم الأمن:مستوياته وصيغته وتهديداته(دراسة نظريّة في المفاهيم والأطر)"، المجلّة العربية للعلوم السياسيّة، العدد: 19، 2008.

4- السيّد إدريس محمد "الإقليميّة الجديدة ومستقبل النّظم الإقليميّة"، مجلّة السياسة الدوليّة، العدد:118 ، أكتوبر،1994 .

5- بن عائشة محمد الأمين" أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، دراسات دولية، 2014.

6 - ـــ" قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة إستراتيجية (دراسة حالة مالي)" دراسات و بحوث إستراتيجية، 2015

7- حسين عبيد منى " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، العدد: 51.

8- حميد ياسين عمار؛ عبير سهام مهدي "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير في المنطقة العربية"، دراسات دولية، العدد: 58.

9- عبد السلام محمد " ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد سبتمبر 2011 "، دراسات إستراتيجية ، العدد: 127، د س ن.

10- محمد لحسن علاوي "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"مجلّة الباحث ، عدد: 07، 2009 /2010.

11- ندوة الجزائر الدولية "دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية "،الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011، ص22.

12- هلال علي الدين "الأمن العربي والصّراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"مجلة المستقبل العربي ، عدد:9، سبتمبر ،1989.

- المذكرات:

1- العايب سليم" **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**" مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، 2011) .

2- جصّاص لبنى" **دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا**" مذكّرة ماجستير،"(قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010/2009).

3- سعادة إبراهيم" **الجزائر و الأمن الإقليمي**"، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق، جامعة الجزائر، د.س.ن) .

4- عاشوري على" **سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي**" مذكرة ماجستير،(معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1998).

5- عبّاد محمد سمير"**مستقبل النّظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**"مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004/2003).

6- عديله محمد الطاهر" **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**" مذكرة الماجستير (قسم العلوم السياسية، جامعة متنوري قسنطينة، 2005/2004).

7- قسوم سليم "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**" مذكرة ماجستر، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2010).

8- مدلل حفناوي " **الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين** " مذكرة ماجستير (قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011).

9- مزياني لطفي " **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي و انعكاسه على الشراكة الأوروجزائرية**" مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011 ، 2012).

10- معمري خالد "**التنظير في الدّراسات الأمنيّة لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر**"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة،2008/2007).

11- مقدم فيصل"**الدبلوماسية الجزائرية و النزاع الاثيوبي الاريتري**" مذكرة ماجستير (كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خده، 2007/)، 2008.

- الملتقيات العلميّة:

1- الغرام جهاد " **سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000 نمط الإمكانات و حدود الدور**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

2- أبو رحمة منير موسى " **الدبلوماسية الجزائرية و قانون تحريم الفدية في مكافحة الإرهاب الدولي**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ، دور الجزائر الإقليمية ، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تبسة ، 2014.

3- بلعيد سمية "**دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية بين احتواء التهديدات الأمنية وصناعة دور إقليمي جديد**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة،2014

4- بن طيبة صونيه " **مواقف الجزائر و سياستها الخارجية**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

5- بوحميدة عبد الكريم؛أولاد النوي مراد "**دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

6- بوسا حية السايح "**التجربة الجنائية و السياسة الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

7- بومليك **نوال** "**نظريّة الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسّة،2014.

8- بوهلالي سهام" **الدبلوماسية الجزائرية و منطق الأمن الإقليمي: المضامين و المكاسب**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، سنة 2014

9- تاسعديت مسيح الدين "**الدبلوماسية الجزائرية من الفعل البريء إلى رد الفعل الضمني**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

10- خالدي عبد الكامل" **دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي ، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2014.

11- رغولي كريم"**مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

12- رداف طارق" **الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدول الفاشلة في دول الحراك العربي**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسه.

13- رقاب محمد" **الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي(تجريم الفدية، رفض التدخل الأجنبي)**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

14- عيسات فضيلة، "**السياسة الخارجية الجزائرية بين تذاتانية صانع القرار وتعقيدات الأزمة المالية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسه، 2014.

15- فكيري شهرزاد؛ ختو فايزة"**الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاّتماثليّة في الساحل الإفريقي**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دورا لجزائر الإقليمي ،المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

16- كويحل فاروق" **مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات و الأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تبسة، 2014.

17- لخضاري منصور " **المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد المنظم في قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تبسة، 2014.

18- ويكن فايزة " **تحقيق الزعامة الإقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية (الإمكانيات، المظاهر والتحديات)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد، المنظم في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسه.

- ثانيا: المراجع باللَغة الفرنسيَة.

- les livre :

1- Mahfoud Khadech, histoir de nationalisme. (1991/1951), t1.

- Les périodiques :

1-La Coste Yves, Noushi André, primant André, l'Algérie passe et pestent paris : Ed sociales, 160.

2- Ministère des affaires Algérien, « la Diplomatique Algérienne au service de La paix », Magazine de Cinque atinter, Alger, 2012.

3- Te mimi Abdel- Jailli, « L'activité De Hamden Khoja A Paris Et A Istanbul Pour La Question Algérienne » In Revue D'histoire Maghrébine, N° :07, 08 janvier 1977.

- ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزيَة:

- book

1- Peter Jones toward, A regional security of Regime Middle Este :Issue sand options, Canada :Stockholm international peace research institute,1998.

2- Louis Fawcett ;and raw hurrel,regionalism in world politics, New York :Oxford university press,1995.

3- Barry Bouzan; ole weaver ,Regions and power; the structure of international security ;Cambridge : Cambridge university press,2003.

4- Schulz Michel, Regionalism in a globalizing World: a Comparative perspective on forms Actors and Progresse, New York: Palgrave,2001.

فهـــرس الأشكـــال

فهرس الأشكال

الشّكل **الصفحة**

الشكل01: الأقالم ذات الأولويّة بالنسبة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية..... 53

فهـــرس المحتويـات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

شكر وعرفان
مقدّمة..... أ– ح
الفصل الأول:دراسة مفاهيمية ونظرية للدبلوماسية والأمن الإقليمي..... 1–30
المبحث الأول: مدخل مفهوماتي للدبلوماسية..... 1
المطلب الأول: التأصيل التاريخي للدبلوماسية..... 1
المطلب الثاني: تعريف الدبلوماسية..... 7
المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية..... 10
المبحث الثاني: إيتيمولوجيا الأمن الإقليمي..... 13
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي..... 13
المطلب الثاني: نشأة الأمن الإقليمي..... 17
المطلب الثالث: أشكال الأمن الإقليمي..... 21
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الإقليمي..... 23
المطلب الأول: الإقليمية الجديدة..... 24
المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة..... 27
خلاصة الفصل الأول..... 30
الفصل الثاني: دراسة تحليليّة للدبلوماسية الجزائريّة..... 31–54
المبحث الأول: قراءة في الدبلوماسية الجزائرية..... 31
المطلب الأول: تطور مسار الدبلوماسية الجزائرية..... 31
المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية..... 38
المطلب الثالث: سمات الدبلوماسية الجزائرية..... 41
المبحث الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية..... 44
المطلب الأول: المحدد الإيديولوجي..... 45
المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية والعسكرية..... 46
المطلب الثاني: المحددات السياسية والجيوبوليتيكية..... 49
خلاصة الفصل الثاني..... 54
الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية كآلية لتعزيز الأمن الإفريقي..... 55–85
المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية وتسوية النزاعات الإقليمية..... 55
المطلب الأول:الوساطة الجزائرية في حل النزاع النيجيري..... 56

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتيري..... 57
المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية والنزاع المالي..... 62
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية بين ثنائية التهديدات اللآتماثلية والربيع العربي..... 65
المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللآتماثلية..... 66
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية والربيع العربي..... 72
المبحث الثالث: واقع الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية..... 76
المطلب الأول: مبادرات الدبلوماسية لتعزيز الأمن الإقليمي..... 76
المطلب الثاني: إشكاليات الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي..... 82
خلاصة الفصل الثالث..... 85
الخاتمة..... 86
قائمة المراجع 88
فهرس الأشكال..... 98
فهرس المحتويات..... 99
ملخّص المذكرة

ملخّـــص المذكـرة

ملخص المذكرة:

هدفت دراسة موضوع دور الدبلوماسية في تعزيز الأمن الإقليمي إلى تبيان أهمية ودور الدبلوماسية كآلية تساهم في تعزيز الأمن الإقليمي، فكانت هذه الدراسة تبحث في سبل تعزيز الأمن الإقليمي من خلال آلية الدبلوماسية.

وقد تم في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

كيف تساهم الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل الأمن الإقليمي في السياق الإفريقي؟

ومن خلال هذه الإشكالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– شكلت الدبلوماسية إحدى أهم الآليات الايجابية التي تساهم في تعزيز الأمن الإقليمي باعتبارها آلية تستخدمها الدول لحل الخلافات والمنازعات بطرق سلمية لما لها من خصائص وسمات تميزها.

–يعتبر الأمن الإقليمي على أنه أمن مجموعة من الدول في إطار إقليمي معين يهدف إلى حماية أمن الدول المشكلة لهذا الإقليم.

–تعتبر الجزائر إحدى الدول الرائدة في مجال ممارسة الدبلوماسية من خلال ما قامت به من أدوار ساهمت في تعزيز أمنها في نطاقها الإقليمي(الإفريقي)، ما أهلها لأن تكتسب مكانة على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال ممارسة الدبلوماسية، إلا أنه سرعان ما تضاءل تأثير الدبلوماسية الجزائرية بفعل تحولها من دبلوماسية جريئة إلى دبلوماسية براغماتية بحتة.